المكتبة الثقافية
٧٨

الصحافة والمجتمع

الدكتور عبد اللطيف حمزة

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

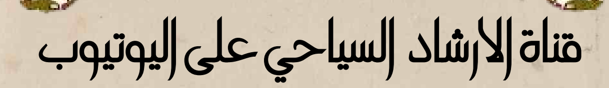
أول فبراير ١٩٦٣

الصحافة والمجتمع

الدكتور عبد اللطيف حمزة

أول فبراير ١٩٦٣



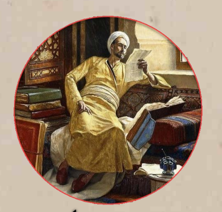




قناة الكتاب المسموع



صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك



مصر - ثقافة




الناشر
دار القلم
١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يظهر أن الذين أشاروا علينا بهذا الكتاب كانوا مدفوعين فى ذلك بالندوات المفيدة ، والمحاضرات العديدة والمناقشات التى أثارها الوضع الاجتماعى الراهن للجمهورية العربية المتحدة ، أو الإطار الذى اختارته هذه الجمهورية لنفسها — وهو إطار المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى . فمنذ استقر هذا الوضع الأخير والجهود متجهة إلى غاية واحدة ، هى العمل على تثبيت هذا الوضع حتى يصبح الآن عقيدة لكل مواطن فى هذه الجمهورية . وفى سبيل ذلك بطبيعة الحال يتعرض كثير من القيم الخلقية والفكرية والقومية والإنسانية فى مجتمعنا هذا للتغيير والتبديل :

فكيف يصبح الأدب اشتراكيا ؟

وكيف تصبح الصحافة ومعها وسائل الإعلام الأخرى اشتراكية أيضاً ؟

وكيف يخدم الفكر العربى هذا النظام أو الإطار ؟ تلك هى المشكلة التى تواجهنا فى الوقت الحاضر . وبسببها نشطت الأقلام وانطلقت الألسنة سعياً بالمواطن الجديد فى المجتمع الجديد للوصول إلى هذه الغاية . .

تلك إذن هى الدوافع الحقيقية لتأليف هذا الكتاب الذى نقدمه للقراء ليكون مشاركة ضئيلة من المؤلف فى سبيل الوصول إلى هذا الهدف الأسمى .

ولقد كنا منذ عامين بذلنا محاولة من نوع آخر ، وقدمنا للقراء كتاباً بعنوان :

« أزمة الضمير الصحفى »

تحدثنا فيه عن الصلة بين الصحافة والمجتمع . وكان الدافع الحقيقى لتأليف الكتاب إذ ذاك ، كثرة مانشر من المقالات فى نقد الصحافة التى انزلقت يومئذ إلى الإثارة والبعد عن النزاهة والاستقامة ، والجنوح بالصحف إلى الأخبار المثيرة ، والموضوعات التافهة ، والتسلية الرخيصة ، والخوض أحيانا فى أعراض الناس بحق وبدون حق ونحو ذلك .

والعجيب أنه فى الوقت الذى كنا نكتب فيه « أزمة الضمير

الصحفى » كانت حكومة الثورة من جانبها تفكر فيما آلت إليه الصحافة المصرية من هذه الحالة التى أصبحت فيها الصحافة تجارة بعد أن كانت رسالة . ودعاها كل ذلك إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة ؛ وذلك فى الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠ فكان صدور هذا القانون نوعاً من التجاوب البديع بينها وبين الشعب الذى شعر بتلك المشكلة ، وعبر عن شعوره بها فى جميع ما كتب ونشر من المقالات التى أشرنا إليها .

إن موضوع « الصحافة والمجتمع » من الموضوعات التى لاتبلى بمرور الزمن . إذ هو موضوع يتجدد بتجدد الظروف المحيطة بالمجتمعات ، وفى كل ظرف منها تحتاج الصلة بين المجتمع والصحافة إلى جديد من التشريعات والتنظيمات . وهنا يبادر الكتاب والأدباء والعلماء إلى الخوض فى هذا الموضوع من جديد . فنحن — وإن كنا قد عالجنا هذا الموضوع من قبل فى كتابنا « أزمة الضمير الصحفى » فإننا نعالجه معالجة من نوع آخر فى كتاب « الصحافة والمجتمع » . وسيعالجه غيرنا معالجة ثالثة ورابعة وهكذا . وسيظهر الموضوع نفسه للقارىء فى كل مرة كأنه كتب لأول مرة ، وفى هذا مايدل دلالة قوية على أهمية الموضوع وطرافته فى وقت معا .

« وبعد » فإنى أشكر للمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، أنها أتاحت لى فرصة التحدث إلى القراء من جديد فى هذا الموضوع الخطير . كما أشكر لها كذلك أنها أتاحت لى الفرصة لأن أطرق موضوعات جديدة كل الجدة ؛ كموضوع الصحافة الإقليمية ، وموضوع الصحافة المتخصصة ، وموضوع الصحافة التى ينبغى الإصرار عليها فى العهد الجديد : عهد الاشتراكية الديموقراطية التعاونية .

والله نسأل أن يوفقنا دائماً لما فيه خير الصحافة العربية ومجد الوطن العربى ؟

عبد اللطيف حمزة

الصحافة والرأى العام

المعروف أن الصحافة بمعناها الواسع تشمل جميع وسائل الإعلام الحديث . ومنهـا الصحيفة والإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح والندوة والكتاب والنشرة والمعرض والمنابر العامة ونحو ذلك .

أما الصحافة بمعناها الضيق فإنها تقتصر على الصحف والمجلات . ولا شك أن القارئ ينتظر منا الكلام عن الصحافة بمعناها الأخير فقط .

* * *

كثيرا ما يتردد بيننا القول بأن الصحافة مرآة الرأى العام ، وأداة من أقوى الأدوات المعروفة للتعبير عن هذا الرأى . وهو قول صحيح فى جملته وتفصيله . وآية ذلك أنك لاتستطيع أن تتصور أمة من الأمم فى عصرنا الحاضر بدون صحافة . فهى إذن ضرورة من ضرورات المجتمع لامفرّ منها بحال من الأحوال .

بل إن الزعيم مصطفى كامل كان يقول : إن الصحافة ألزم للشعوب المتخلفة أو النامية من الشعوب المتقدمة أو الراقية . لأن الشعوب الأولى بحاجة إلى البناء الصحيح .. على حين أن الشعوب الأخيرة قد فرغت من مرحلة البناء على وجه التقريب .

تحليل لكلمة الرأى العام :

تتألف الكلمة فى ذاتها من لفظين هما : الرأى ، والعام . أما الرأى فمن قولنا : أرى أن الأمر سيكون كذا وسيكون من عواقبه كذا . وكلمة « أرى » فى هذه العبارة تعبير عن أمر يقبل الشك .

وعلى هذا فالرأى معناه التحسس والسؤال وعدم الجزم أو القطع بصحة الأمر ونحو ذلك .

وأما كلمة « العام » فيقصد بها « الجماعة » أو « المجموع » . ويقصد بها فى علم الطبيعة . « الكتلة » . والكتلة فى علم الطبيعة لا شكل لها . وكذلك الشأن فى الجماعة فإنه لا يمكن تحديد شكلها . إذ الجماعة تتألف من أفراد يتباينون فى الخلق وفى الطباع وفى المعتقدات وفى الثقافة . ولا سبيل إلى وصف الجماعة بأنها شىء موحّد ، أو بأنها شىء له صفة الثبات . والتاريخ نفسه شاهد على ذلك فإن الجماعات تنتقل من حالة إلى أخرى بتأثير أفراد معدودين يسوقونها سوقا إما إلى الخير وإما إلى الشر . وقل أن تكون لهذه الجماعات إرادة ظاهرة فى سيرها وراء أولئك الأفراد أو الزعماء .

ثم إن فى وضع اللفظين معا وهما : « الرأى » و « العام » جنبا إلى جنب للدلالة على معنى واحد تناقضا ظاهرا لايخفى على الفطن . ذلك أن يحمل طابع الفرد ويحمل طابع الشك . فكيف يصح له مع ذلك أن يوصف بأنه « عام » وبأنه « ثابت » وبأنه « مستقر » وبأنه « معبر عن الجماعة » بأ كملها ونحو ذلك ؟

تعريف الرأى العام :

من أجل هذا كثرت الآراء المختلفة فى تعريف « الرأى العام » :

فمن قائل : إن الرأى العام الموحّد للجماعة أمر لا يمكن تصوره حتى فى إبان كفاح الشعوب من أجل كيانها ومصيرها . إذ الشجاعة فى إبداء الرأى تختلف من فرد إلى فرد ، والعقول التى يصدر عنها الرأى تختلف من حيث القوة أو الضعف ، والأهداف التى للجماعة الواحدة تختلف من حزب لآخر وهكذا .

ومن قائل :

الرأى هو محاولة لتحقيق أمر ما بوسائل ناقصة . أو بعبارة أخرى — اعتبار الأمور صحيحة باستخدام طرق ليست مستكملة .

ومعنى ذلك أن صاحب الرأى لا يتأكد لديه رأيه إلا بموافقة الآخرين عليه . ومن ثم ترى فى نفس صاحب الرأى شيئا من القلق والتناقض . فهو يخشى دائما أن يكون مناظره فى الرأى صاحب الحق . ولذا يزداد فى نفسه دائما حب التمسك بأنه صاحب هذا الحق . ومن هنا كان صاحب الرأى فى كفاح دائم من أجل الحصول على موافقة غيره على رأيه .

ومن قائل :

إنه وإن كان الرأى العام لاوجود له فى الحقيقة — فإنه مما لا شك فيه دائما أن هناك رأيا ظاهرا بين آراء الجميع — أو رأيا غالبا على ما حوله من آراء الجميع . ومعنى ذلك بطريقة أخرى — أنه ليس هناك رأى عام . بل هناك رأى فى الجماعة . وبين هذين الرأيين فرق لا سبيل . إلى إنكاره .

ومن قائل :

ليس الرأى العام رأى الشعب بأكمله . بل يصح أن يكون رأى طبقة لها الأغلبية أو القوة بين طبقات الشعب الأخرى .

والأرجح أن يكون رأى الطبقة المتوسطة فى الأمة ــ هو الرأى الغالب ، أو الرأى الذى له السيادة والتفوق على آراء الطبقات الأخرى .

ثم من قائل :

الرأى العام هو الحكم الذى تصل إليه الجماعة فى مسألة من المسائل الهامة بعد مناقشة شاملة وعلنية . وهذه المناقشات العلنية كما تكون فى الصحف تكون فى غيرها من وسائل الإعلام المعروفة ؛ ومنها الندوات ونحو ذلك . والمثال الواضح على هذه الأخيرة فى الوقت الحاضر تلك الندوات التى عقدتها « اللجنة التحضيرية » فى أواخر عام ١٩٦١ بقاعة مجلس الأمة ، واشترك الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه فى الحلقات الأولى منها وناقشه الأعضاء فى الرأى الذى أدلى به مناقشة حرة .

غير أن الناس كثيرا ما يخلطون بين رأى يكون بهذه الطريقة ورأى آخر يكون وليداً لظروف معينة ويتسبب عنه أحياناً ما يسمى بالسخط العام .

فما هو الفرق بين الرأى العام والسخط العام ؟

إذا كان الرأى العام نتيجة لعرض وجهات النظر المختلفة وثمرة للصراع بين وجهات النظر المختلفة ، فإن السخط العام نتيجة لانفعال وقتى ، أو إثارة مفاجئة يقوم بها فرد بعينه أو جماعة بعينها دفاعا عن فكرة واحدة أو وجهة نظر واحدة

لاتسمح لغيرها من وجهات النظر الأخرى بالظهور أو المعارضة. وفى مثل هذه الحالات تنعدم شخصية الفرد وشخصية الجماعة ، ولا يكون هناك مجال للطبقات المستنيرة فى الأمة لكى تفكر وتناقش ، وتوازن ، وتقلب الرأى على وجوهه المختلفة سعيا وراء الوصول إلى الحق فى أمر من الأمور التى تشغل بال المجتمع فى ذلك الوقت .

أنواع الرأى العام :

تضاربت الأقوال تضاربا عظيما فى أنواع الرأى العام كما تضاربت فى تعريفه . ولم يكن ذلك بطبيعة الحال إلا نتيجة لاختلاف الزوايا التى حاول كل فريق من الناس أن ينظروا منها إلى هذا الرأى وأنواعه . ولكن أيسر تقسيم للرأى العام هو التقسيم القائل بأن هناك ضروبا ثلاثة منه هى :

- الرأى العام المسيطر .
- الرأى العام المستنير .
- الرأى العام المنقاد .

والأول : هو رأى القادة أو الزعماء سواء كان هؤلاء أعضاء فى الحكومة أو مواطنين غير رسميين من أفراد الشعب . ولهؤلاء

القادة أهداف معينة يحرصون على إقناع الشعب بها . ويبذلون في سبيل ذلك جهودا ليست في مقدور المواطن العادى في بذلها .

والثانى : رأى الفئة المثقفة فى الشعب . وهى الفئة التى تقرأ وتفهم وتجمع من المعلومات وتختزن من الآراء والأفكار ما يمكن أن يتألف منه رصيد كاف يعينها على مناقشة الموضوعات التى تتناولها الصحف وبقية الوسائل الإعلامية المعروفة .

والثالث — وهو الرأى العام المنقاد — رأى السواد الأعظم من الشعب من غير القادرين على مواصلة الاطلاع أو البحث ، ومن غير القادرين كذلك على متابعة الأحداث أو النظر فى بواطن الأمور ، أو القراءة بين السطور ونحو ذلك .

على أن الباحثين ما زالوا فى خلاف شديد — كما قلنا — فى تعريف الرأى العام وفى معرفة أنواعه وأقسامه المختلفة . فلا الإنجليز يتفقون مع الفرنسيين فى هذه القضية . ولا هؤلاء يتفقون مع الألمان فيها وهكذا . وكل جماعة من العلماء ينظرون إلى الرأى العام من الزاوية التى تعنيهم أولا . ولهذا كان علماء النفس يخالفون علماء السياسة ، وهؤلاء يخالفون علماء الصحافة والاجتماع وهكذا .

على أننا نستطيع أن نميز فى الرأى العام أنواعا أخرى غير التى سبق ذكرها . من هذه الأنواع الجديدة :

— رأى الأغلبية .
— ورأى الأقلية .
— والرأى المجمع عليه .

فالأول : رأى سواد الأمة من الخاصة والعامة على السواء .

والثانى : رأى مجموعة من الأفراد لم يظفروا بهذه الأغلبية . ولكن لرأيهم برغم كونهم أقلية أهمية كبرى فى النواحى السياسية والاجتماعية بحيث لايمكن إهماله أو إنكاره بوجه من الوجوه .

والثالث : هو الرأى الذى يتصل اتصالا قوياً بتراث الأمة من عادات وتقاليد ومعتقدات وآراء وأفكار . ونحن نعرف أن جميع هـذه الأشياء تؤلف ما يسمى « بالطابع العام » للأمة وكثيرا ما يطلقون على هـذا الطابع العام اسم « الاتجاه العام » أيضا. وقلما يتعرض الاتجاه العام أو الطابع العام للجدل أو المناقشة .

غير أن العناية الإلهية كثيرا ما تقيض للأمة بين حين وآخر من القادة والزعماء ورسل الإصلاح والهداية من يقومون لها

بتغيير جوهري في هذه النزعات أو الاتجاهات العامة . وهؤلاء القادة أشبه بالأنبياء والرسل ، ولا بد أن يكون لهم شيء من عزمات أولئك الرجال الذين ميزهم الله عن سائر البشر . لأنهم إنما يحاربون في الأمم أعز مالديها ، ويزعزعون فيها أقوى دعائمها : وهذه الدعائم هي المعتقدات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم عبر تاريخ طويل لا يعرف الكثيرون مداه .

ولا نستطيع أن ندع الكلام في أنواع الرأي العام دون أن نشير كذلك إلى ما يسمى في أيامنا هذه « بالرأي العام الدولي » . وليس هذا الرأي مقصورا على المنظمة الدولية المسماة : « هيئة الأمم » . بل يتعداه إلى الآراء التي تظهر في خارجها . ولا شك أن الفضل في وجود الرأي العام الدولي إنما يرجع في وقتنا الحاضر إلى هذا التقدم الهائل الذي أصاب وسائل الإعلام على اختلافها ـ من إذاعة وتليفزيون وصحافة ومسرح وسينما وغير ذلك . ولسهولة المواصلات وتنوعها في الوقت الحاضر ، فضل عظيم أيضا في هذا النوع من الرأي .

عناصر أخرى في تكوين الرأي العام :

قلنا إنه يشترك في تكوين الرأي العام عناصر جمة هي

ما اصطلح على تسميته « بوسائل الإعلام » المختلفة و نضيف إلى ذلك أن هناك وسيلة أخرى قلما يلتفت إليها من وسائل تكوين هذا الرأى،و هذه الوسيلة هى « أحاديث الناس العامة » فى الدور الخاصة والشوارع والأندية . وفى تلك الأماكن يتهامس الناس ويتناجون فى شؤون كثيرة بعضها يتصل بالمرافق العامة . و بعضها يرقى إلى سياسة الدولة . ومهما يكن الأمر فتلك طريقة الطبقة المثقفة من الناس فى مجالسهم الخاصة . أما العوام فإن لهم طريقة أقوى أثرا من طريقة المثقفين فى بعض الأحيان . وهذه الطريقة الأخيرة هى « النكتة الشعبية » التى تنبعث من أفراد الشعب ؛ ويرسلها أحدهم فى ظروف خاصة . ثم تسرى هذه النكتة سريان البرق ، وتنتشر بين أرجاء الشعب ، و يتناقلها الناس ويشعرون فى أثناء ذلك بأنها تنفس عن صدورهم وتعبر تعبيرا دقيقا عما يريدون أن يقولوه وهم يكتمون فى نفوسهم هذا الذى عجزوا عن أن يقولوه أو يظهروه .

دور الصحافة ومدى أثرها فى تكوين الرأى العام :

هنا ــ يجب أولا أن ننبه إلى هذه الحقيقة . وهى أنه من الخطأ أن نعتقد أن الصحافة هى صانعة الرأى العام ،أو هى وحدها المؤثرة

فيه على الدوام . فالأصح من ذلك أن يقال إن الصحافة تؤثر فى الرأى العام وتتأثر به ، وتقود هـذا الرأى وتنقاد له . ولكن ذلك لاينفى مطلقا أن الصحافة من أقوى وسائل الإعلام إلى الآن ، وأنها من أقدر هذه الوسائل كلها على تكوين هذا الرأى . وعلينا دائما أن نلاحظ هذين الأمرين معا عندما نتحدث عن فضل الصحافة على الآراء العامة ، وفضلها على النهضات الوطنية والسياسية والفكرية التى تقوم بها الأمم .

أما عن الطريقة التى تؤثر بها الصحافة على الرأى العام فإنها تتلخص فى نشر الأخبار وكتابة التعليقات والأعمدة والأحاديث والتحقيقات ، ونشر الصور والرسوم الكاريكاتورية ونحو ذلك .

وأما من حيث الأخبار :

فإن على الصحيفة التى تحرص على التأثير فى الرأى العام أن تجرى سياستها فى نشر هذه الأخبار على النحو التالى :

أولا : يجب أن تقوم بنشر هذه الأخبار صحيحة وافية كاملة قدر المستطاع . وذلك أن الأنباء هى الغذاء الرئيسى للرأى العام وبدونها لايكون هناك وجود لهذا الرأى .

ثانيا : أن تقوم بتفسير هذه الأنباء بما يتفق وسياستها ، وبما يساعد القارئ في الوقت نفسه على تأليف هذا الرأى .

ثالثا : أن تقوم بتتبع هذه الأخبار بعد نشرها وتفسيرها حتى تصبح كاملة في نظر القارئ .

* * *

بهذه السياسية الحكيمة في نشر الأخبار تتبوأ « صحيفة الرأى » مكانها اللائق بها في المجتمع ، وتعتمد عليها الشعوب . والحكومات في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية في آن معا .

وأما من حيث الأعمدة والأحاديث والتحقيقات :

فإن الصحيفة تنظر إلى الأعمدة الافتتاحية بنوع خاص على أنها المنبر الذى تخاطب الجمهور من أعلاه ، وتؤثر في نفوسهم وعقولهم عن طريقه . وهذا ميدان تتنافس فيه الصحف ، وتتبارى فيه الأقلام . وفى وسع الصحيفة أن تصل به إلى نفوذ تام وسيطرة مطلقة على جمهور القراء ؛ حتى ولو لم تكن هذه الصحيفة مستندة فى ذلك على حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات ، أو قوة من قوى الحكم .

وأما من حيث الصور والرسوم :

فإننا نرى الصحافة الحديثة تعتمد اعتمادا تاما على هذا العنصر الأخير للتأثير الكامل فى نفوس الجماهير . ذلك أن الصورة – كما يقول العارفون – تغنى عن عشرة آلاف كلمة . وأما الرسوم « الكاريكاتورية » فهى سلاح خطير فى أيدى الصحفيين يجب أن يحسنوا استخدامه . فإن رسما واحدا من هذا النوع يشيع السخط على شىء أو السخرية منه أو الرضا به والانحياز إليه كما لا تستطيع الفنون الصحفية الأخرى أن تصل إليه أو تقوم به .

ومعروف أن هذا الفن الجديد – « وهو فن الصور والرسوم » – كان مجهولا من صحافتنا فى القرن الماضى ولكنه ظهر فيها من أوائل القرن الحالى ، ومن ثم أصبح من الفنون التى لا يمكن أن تستغنى عنها صحيفة تحرص على أن تشترك فى تكوين الرأى .

وإذا كان هناك فرق واضح بين الصحافة ، وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة ، فإن هذا الفرق يأتى من ناحية الرسوم الكاريكاتورية . والفرق بينها وبين الصور الفوتوغرافية

أو الشمسية . أن الصور الأخيرة تنقل الخبر أو الحدث وتلتقط لحظة من لحظاته وتعبر عنه بهذه الطريقة أحسن تعبير . أما الكاريكاتير فإنه لاينقل شيئا من الخبر أو الحدث ، ولا يراد به شيء من ذلك . وإنما يراد به دائما نقد شخص من الأشخاص أو فكرة من الأفكار أو رأى من الآراء أو سياسة معينة ونحو ذلك .



وظائف الصحافة فى المجتمع

نريد أن نقدم للقارىء فى هذا الفصل صورة موجزة عن وظائف الصحافة فى المجتمع على أية صورة من صور هذا المجتمع . وسنشير فى أثناء ذلك إلى العوامل التى تؤدى إلى الثقة فى الصحيفة ، والعوامل التى تنزع الثقة منها . وبعبارة أخرى نريد أن نعرف كيف نحكم على استقامة الصحيفة من حيث هى ؟

* * *

فأما الوظائف المعروفة للصحافة حتى الآن فهى :

أولا : تزويد القارىء بالأخبار .

ثانياً : تفسير هذه الأخبار للقارىء متى كانت هناك حاجة إلى هذا التفسير .

ثالثاً : التسلية وإمتاع القراء بكل الطرق الممكنة .

رابعاً : التوجيه والإرشاد وتثقيف القراء .

خامسا: التسويق والإعلان عن الحاجيات التى يحتاج إليها الجمهور أو المرافق التى ينتفع بها .

معنى ذلك أن الصحيفة مسؤولة دائما عن نشر الأخبار داخلية كانت أم خارجية . وما الصحف فى الحقيقة إلا مؤسسات

عامة تقوم على بيع الأخبار كما تقوم المؤسسات التجارية على بيع السلع سواء بسواء . وتلك هى الوظيفة الأولى من وظائف الصحافة .

غير أن هذه الأخبار — وخاصة الخارجية منها — كثيراً ماتشتمل على أسماء أعلام أو أماكن أو قضايا غريبة على سمع القارئ العادى . وإذ ذاك تقوم الصحيفة بتعريفه فى جمل اعتراضية قصيرة بهذه الأسماء الغريبة . بحيث إذا قصرت الصحيفة فى شىء من ذلك فإنها تعرقل سير القراءة . وبذلك تصدّ القارئ عن المضى فى قراءة الخبر مهما كانت أهميته . وتلك هى الوظيفة الثانية من الوظائف الخمس المتقدمة .

ثم إن مهمة الصحيفة لاتقف عند نشر الخبر . ولكن تتعداه إلى وظائف أخرى . منها « التعليق » على الخبر بما يتفق وسياستها التى تميزها عن غيرها من الصحف . ومنها أى من تلك الوظائف « متابعة » هذا الخبر وجمع المعلومات الجديدة عنه باستمرار ، ثم صياغة هذه المعلومات إما فى شكل طرائف صحفية ، وإما فى شكل أحاديث صحفية ، أو تحقيقات وتقارير واستطلاعات من أنواع شتى يعرفها المتمرسون بهذه المهنة . وذلك كله فضلا عن عناية الصحيفة بمواد التوجيه والإرشاد والتثقيف أو تزويد

القارئ بالمعلومات الصحيحة المفيدة ؛ إما في شكل عمود من الأعمدة ذات الطابع الإنساني أو الطابع الاجتماعي أو الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني ونحو ذلك . وقد يكون هذا التوجيه أو التثقيف من جانب الصحيفة على شكل قصة قصيرة أو على شكل مقال طويل وهكذا .

كل ذلك بقصد واحد ، هو تنوير الشعب وتوجيه أفراده في المسائل العامة التي تشغل بال المجتمع كله أو بعضه . ولاغرابة في ذلك ، فالمعروف في الصحيفة أنها مدرسة الشعب . ولا غنى لها مطلقا عن تأدية هذا الواجب . وتلك هي الوظيفة الرابعة .

وأخيراً نجد الصحيفة تقوم بعمل كبير ومفيد للمجتمع . وهو الإعلان عن بعض السلع التي يحتاج إليها الأفراد من شتى الطبقات . وبهذا التسويق ينتفع البائع والمشترى في وقت واحد ، وتنشط الحركة التجارية ذاتها ، ويكون من وراء هذا النشاط أو الرواج فائدة للصحيفة ذاتها . والمعروف أن الإعلانات تؤلف نحواً من ٦٠ ٪ من دخل الصحف ، وقد تزيد على هذه النسبة . ومن هنا تتفاوت الصحف قوة وضعفاً ، وتحرراً وقيداً ، وذلك كله بتفاوت الدخل الآتي من الإعلانات . فالصحيفة التي تنعم بعدد وفير منها تكون أوسع حرية في إبداء

الرأى ، وأعظم سلطانا على نفوس القراء من الصحيفة الفقيرة من الإعلان ، المعتمدة فى الحقيقة على أنواع المعونة التى تقدمها إليها الهيئة أو الحكومة . كل ذلك مالم تكن هذه الصحف خاضعة لسلطان رأس المال ممثلا فى الشركات والمؤسسات أو خاضعة لقانون التنظيم ، وفى هذه الحالة الأخيرة يقل سلطان الإعلان على الصحيفة ، ويزول الخوف من قلبها وتشعر بشىء من الاطمئنان على نفسها ، وتخف عنها مؤونة الجرى وراء هذا المارد الجبار وهو الإعلان .

كيف نحكم على استقامة الصحيفة

ما دام على الصحيفة كل هذه الواجبات ، ومادام عليها أن تقوم بكل هذه الوظائف ، فلابد أن يكون لها فى مقابل ذلك حقوق وميزات ، ولابد لها من التمتع بطائفة من الصفات الحميدة والقيم الرفيعة التى بها تصبح الصحيفة خليقة باسمها على اعتبارها مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية النافعة فى البلاد .

ومن أول الحقوق التى يجب أن تكون للعاملين فى الحقل الصحفى « حرية الصحافة » . والحرية لازمة لهذه المهنة : خصوصا وأن الصحافة فى المجتمع الرأسمالى ترى نفسها خاضعة خضوعاً تاماً

للاحتكار وسيطرة رأس المال . وترى أن حرية القول أصحبت حكراً على طائفة قليلة من الناس لايكادون يتجاوزون فى عددهم أصابع اليد الواحدة . وهؤلاء الناس هم رؤساء تحرير الصحف . فنى وسعهم وحدهم أن يتحدثوا فى جميع المسائل العامة والخاصة بحرية تامة . وفى وسعهم كذلك أن يمنعوا من هذا الحق جميع من عداهم من أفراد المجتمع . وذلك بالطبع مالم تكن هذه الصحف تنتمى إلى حزب من الأحزاب ، فإنها فى هذه الحالة تبيع حريتها لهذا الحزب ، وتستوحى آراءها وخطتها منه . وليست هذه هى الحرية الصحيحة أو السليمة أو المؤدية للغرض ، وهنا تعمد الحكومات إلى قانون التأميم لكى تعطى للناس حقهم فى حرية الكلام وحقهم فى حرية الكتابة ، وتتيح لهم بذلك أثمن الفرص للتعبير عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم التى حيل بينهم وبين الإفصاح عنها فى ظل النظم الاحتكارية التى جعلت حق الكتابة وقفاً على حفنة بسيطة من الناس — كما قلنا — هم رؤساء تحرير الصحف وحدهم ، ولا أحد غيرهم .

أن الصحافة المستقيمة لاتستطيع أن تظهر للقراء بهذه

الصورة القوية حتى تتوفر لها طائفة من الصفات التى منها على سبيل المثال :

أولا : صفة الصدق والأمانة

فالصحيفة ــ كما قلنا ــ مؤسسة اجتماعية لبيع الأخبار . ومن ثم ينبغى لها أن تكون أمينة فى نقل هذه الأخبار . بمعنى أنه ليس من حقها بحال من الأحوال أن تعبث بهذه الأمانة أو تخون هذه الرسالة . ومن هنا اتفق جميع رجال الإعلام على مايسمى فى آداب مهنة الصحافة « بقدسية الخبر » . ومعنى هذه القدسية ألا يتعرض الصحفى للخبر بأى ضرب من ضروب التحريف أو التزييف أو التلوين أو التوجيه مهما كان الدافع إلى شىء من ذلك . إن إذاعة الخبر عن طريق الصحيفة أو الراديو وغيرها من وسائل الإعلام هى إدلاء بشهادة . وليست إصداراً لحكم . إنها وثيقة إعلام . وليست منطوق أحكام . إنها أمانة فى عنق الصحافة . فإن هى قامت بها خير قيام خدمت الجمهور القارئ ، وخدمت معه ولاة الأمر وأصحاب الحل والعقد . وكانت نتيجة ذلك كله سلامة التصرفات التى تصدر من هؤلاء وأولئك . وذلك جريا على القاعدة التى تقول :

« أعطنى معلومات صحيحة أعطك تصرفا صحيحاً »

والمهم فى الخبر الصحفى كذلك أن ينشر بطريقة لاتسىء إلى الأخلاق العامة أو المعتقدات الموروثة ، ولايسىء كذلك إلى الناس فى سمعتهم أو فى أرزاقهم ومعيشتهم . وأما الخبر الخارج على هذه الأصول والقواعد فينبغى أن تكون عليه رقابة شديدة من جانب الرأى العام فى المجتمع قبل أن تكون عليه رقابة شديدة من جانب الحكومة التى تهيمن على هذا المجتمع .

ورب قائل يقول :

ولكن أين حرية الصحافة إذن مادام على الصحف أن تعامل الأخبار هذه المعاملة الدقيقة التى لا مجال فيها لحرية التصرف ؟

وللإجابة عن هذا نقول : إن حرية الصحف تكون فيما بعد نشر الخبر . تكون فى التعليق على الأخبار بما يتفق ووجهة نظر الصحيفة . تكون فى سوق الطرائف والأعمدة التى تشرح هذه الأخبار بما يتفق كذلك ووجهة نظر الكاتب . تكون فى جاب الأحاديث وعمل التحقيقات والاستطلاعات سعياً وراء غاية تنشدها الصحيفة ، وهى إقناع القارىء بوجهة نظرها فى هذا الخبر أو ذاك ، أو فى هذه الحادثة أو تلك .

وبهذه الطريقة تصلح الصحيفة فى تكوين رأى عام مشايع لسياستها، متفق كل الاتفاق وخطتها أو فكرتها .

ثانيا : صفة النزاهة

هنا نصل إلى الهدف من هذا الحديث . كيف نصل إلى الحكم على استقامة الصحيفة أو الإذاعة ؟ للإجابة عن هذا السؤال نلاحظ أولا : إن الأغلبية الساحقة من الجمهور على ثقة من أن الإذاعة أكثر نزاهة فى هذا الباب من الصحيفة . وذلك لسببين :

أولهما : أن الصحف لها حريتها الكاملة فى التعليق على الحوادث بما يتفق وسياستها. فهناك صحيفة يمينية وأخرى يسارية وثالثة بين بين .

ثانيهما : إن أية صحيفة من الصحف لاتستطيع أن تزعم لنفسها أنها تمثل جانبي النزاع على السواء فى كل معركة أو مناقشة . بل إنها غالباً ماتنحيز لجانب دون آخر . والصحافة بهذه الطريقة تستطيع فى يسر وسهولة أن تهدم شخصيات كبيرة، وأن تميت أفكاراً جليلة، وأن تئد مشروعات نافعة، وأن تظهر بعض الرجال اللامعين فى المجتمع بمظهر الضعف أو البله، أو بمظهر النذالة والخسة ونحو ذلك . وسبيلها إلى هذه الغاية الاخيرة

هو أن تنحاز للآراء التى قيلت فى الرد على هؤلاء والتقليل من شأنهم وشأن آرائهم وأفكارهم . ولا نريد أن نتعرض هنا للشواهد ونأتى بالأمثلة . فهى لكثرتها لاتقع تحت حصر ، ووضوحها لاتحتاج إلى تذكرة . وحسبك هنا أيها القارئ أن تتخيل موقفك وقد نشرت الصحيفة لخصمك فى الرأى مقالا أو عموداً أو خبراً من الأخبار ، ثم أبت أن تنشر لك رداً على هذا المقال أو تكذيبا لهذه الأخبار ، أو سمحت لك بنشر شىء من ذلك ثم زيفت ماتنشره أو حرفت فيه تحريفا يدل عن سوء نية .

* * *

لقد كنا ومازلنا نفخر بالصحافة لأنها صانعة الأعاجيب ، ولأنها صانعة الحكومات والشعوب ، وأنها السلطة الرابعة كما يقولون . ولكن أخشى مانخشاه فى الحقيقة أن تفقد الصحافة سمعتها وهيبتها لمجرد أنها تظهر للقراء بمظهر التحيز المغرض والهوى المفسد ، ومعاملة الأخبار والأفكار معاملة ظالمة تنم عن سوء القصد وفساد الطوية .

ومعنى ذلك باختصار أن طريق الحكم على استقامة الصحف هو النظر فى مدى العناية التى تبذلها بكل طرف من طرفى النزاع على السواء فى أية مشكلة من المشكلات . ومعنى ذلك أيضا أن طريقة الحكم على استقامة الصحف يأتى من النظر

فى طريقة معاملتها للأخبار ـ ولا نقول طريقة التعليق عليها بما يتفق وسياستها التى تميزها عن غيرها من الصحف ،

والخلاصة حتى الآن أن كتاب الأعمدة من جهة ومندوبى الأخبار والقائمين على صياغتها من جهة ثانية ، هم المسئولون عن عدم استقامة الصحف بنفس الدرجة التى تقع بها هذه المسؤولية على عاتق المعلقين على الأخبار ـ وإن كان هؤلاء المعلقون يرون أن من الصعب على الصحيفة أن تلتزم صفة « الموضوعية » بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . فلا شك فيه أن هذه الموضوعية تفقد الصحيفة شخصيتها التى يجب أن تحتفظ بها لتميزها عن غيرها من الصحف . ومع هذا وذاك فإن الصحيفة التى تميل كل الميل ، ولا تزن الأمور بميزان الصالح العام ، أو التى لاتعدل فى أحكامها فى أغلب الأحيان ، أو التى لاتبنى أحكامها على شىء من الدرس أو البحث ، أو التى لا تستكتب التعليق رجالا موثوقا بهم فى الموضوع الذى ينشر التعليق من أجله ـ نقول إن الصحيفة التى تفعل كل ذلك لاتحظى باهتمام القراء ، ولا بثقة الحكومات . ولا يصح أن يقال عنها أنها صحيفة مستقيمة .

أجل ـ إن الآفة الوحيدة فى الصحيفة النزيهة المستقيمة هى أنها

لا تبلغ كل ما تصبو إليه من الرواج والازدهار وسعة الانتشار ، وينتج عن ذلك أنها تكون قليلة الحظ من الربح المادى أو المال الذى هو عصب الحياة . من أجل ذلك بادرت الحكومات إلى تنظيم الصحافة . وتجاوز بعضها حد التنظيم إلى التأميم . وقصدها من ذلك أن تأخذ بيد الصحف النزيهة حتى تقف فى الميدان، ولا تعمل حسابا لقلة المال ، ولا تخشى على نفسها أن تموت على مذبح الاحتكار .

ثالثا — صفة النظافة :

نعنى بالنظافة هنا نظافة التفكير ونظافة التعبير . وسنعود إلى هذا الموضوع عندما نتحدث عن الإثارة فى الصحافة وما ينجم عنها من الآثار السيئة فى حياة الأفراد والجماعات . وبحسبنا هنا أن نقول إن المقصود بالنظافة الفكرية هو إيثار الآراء السليمة والأفكار البناءة ، لأن الفكرة التى تنشر فى كتاب أو صحيفة كالمولود الجديد الذى يخرج إلى هذه الدنيا . فإذا كان مولوداً سليما صحيحا من جميع الوجوه فإنه يعتبر من غير شك

قوة جديدة أضيفت إلى قوى العالم . وإن كان المولود الجديد مشوها أو مصابا بعاهة تحول بينه وبين القيام بعمل من الأعمال فإنه يكون خسارة على هذا العالم .

وأما المقصود بالنظافة فى التعبير فهو السمو بلغة الكتابة من حيث اختيار الألفاظ العفة والأساليب البعيدة عن الفحش والبذاء . فإذا أضيفت إلى هذه الصفات صفة القوة البيانية – إن أمكن ذلك – بلغ الأسلوب الصحفى غاية ليس وراءها غاية وسحرا دونه كل سحر .

رابعا – صفة العدل بين الحاكم والمحكوم :

ينبغى للصحيفة النزيهة أن تراعى العدل من هذه الناحية مراعاة دقيقة . فالصحافة الصحيحة هى التى تعبر عن الحاكم والمحكوم ، وتقف وراءهما على قدم المساواة ، فلا تنصر الحاكم لأنه حاكم ، ولا تنصر المحكوم اعتباطاً على هذا الحاكم . ولا يكون تحيزها لأحدهما ضد الآخر إلا عن حق وصدق ورغبة فى المصلحة أو النفع . وفى ذلك يقول شيخ الصحافة

الحديثة ـ ونعنى به السيد على يوسف صاحب جريدة « المؤيد » .

« الناس رجلان : حاكم ومحكوم . وبينهما أمور متبادلة ، وحقوق متكافئة . ووظيفة الجرائد الصادقة فى البلاد المتحضرة هى شرح مطالب الفريقين ، وترجمة أفكار الهيئتين. ولك أيها القارئ أن تتصور صحافة أمة من الأمم تتحدث عن جانب واحد من هذين الجانبين ، هما جانب الشعب وجانب الحكومة ـ كم تكون صحافة مثلها ناقصة ، وكاذبة ، وجاهلة ، وظالمة . لأنها صحافة جهلت الوظيفة الأساسية التى وجدت من أجلها ؛ وهى تعريف الشعب بنوايا الحكومة ، وتعريف الحكومة بمطالب الأمة .

تلك صفات أربع نطلب أن تتحلى بها الصحف على اختلافها . وعلى أساس من هذه الصفات جميعا نستطيع الحكم على نزاهة الصحيفة . فاذا اختفت هذه الصفات كلها أو بعضها حكمنا على الصحيفة بعدم النزاهة ، وإذا توفرت هذه الصفات كلها أو أكثرها حكمنالها بالاستقامة وتوخى الأمانة وتقدير الرسالة . غير أنه فى حالات انحراف الصحافة يكون الوزر الواقع على عاتق الشعب أكبر من الوزر الواقع على ولاة

الأمر . ذلك إن رقابة الرأى العام فى الأمم المتحضرة على وسائل الاعلام أهم وأقوم من رقابة الحكام .

* * *

تلك صفات الصحيفة المستقيمة على هذه الوسائل وهى صفات تتفق و « شريعة الصحافة » التى سنعود إلى الحديث عنها بإيجاز تام فى آخر فصل من فصول هذا الكتاب .



الصحيفة والخبر

قلنا إن للصحيفة بإزاء الخبر الذى تنشره موقفين لاثالث لهما :

الأول : موقفها من الخبر فى ذاته . وهنا يتحتم على الصحيفة النزيهة أن تلتزم الحياد التام فى نقل الخبر إلى القارئ بطريقة موضوعية لا أثر فيها للغرض أو التحيز . ونحن نعرف أن للصحف طرقا شتى فى هذا التحيز . فمن هذه الطرق : إنها تميز خبراً من الأخبار بميزة طباعية معروفة ، فتكتبه « بالبنط الثقيل » ، وميزة أخرى من حيث الإخراج — فتختار له مكانا ممتازاً فى الصفحة الأولى أو الصفحات المقاربة لها من حيث الأهمية ، أو تجعل للخبر عنوانا أضخم من معناه . وباختصار تعامل الخبر معاملة سخية قد لايستحقها فى حقيقة الأمر .

والثانى : موقف الصحيفة من الخبر بعد أن تفرغ من نقله إلى القراء بطريقة تقوم على الحيدة التامة .

وهنا يحل للصحيفة أن تفرغ كل جهدها فى إقناع القراء بما تراه فى هذا الخبر الذى نشرته بأمانة تامة ، وتوضح لهم المعانى التى يمكن أن تقرأ بين سطور هـذا الخبر . فمن

الصحف ماتكتفى بالتعليق . ومنها ماتتعدى التعليق إلى الإكثار من كتابة الأعمدة والأحاديث والتحقيقات والاستطلاعات وهذا كله حق من حقوق الصحيفة ينبغى لها أن تمارسه بحرية تامة . ولكن لا محل للحرية الصحفية قبل هذه المرحلة التى تبدأ بالتعليق أو الحديث ، ونعنى بها مرحلة نقل الخبر إلى القراء على أساس من الأمانة والجيدة .

وهكذا لاينبغى لأية صحيفة من الصحف مهما كان شأنها أن تتحكم فى القارئ مرتين :

أحداها : عند نشر الخبر .

والثانية : عند التعليق على هذا الخبر بمختلف الطرق ، بل يكفى أن تتحكم فى القارئ مرة واحدة فقط ثم تترك له فرصة التفكير بعد ذلك . فلعل هذا القارئ حين يعمل عقله ، ويقلب الأمر على وجوهه المختلفة أن يصل إلى رأى يكون أصوب من رأى الصحيفة التى نقلت له هذا الخبر . ثم تركته يفكر فيه بطريقته الخاصة .

وهنا نرى أنه يتصل بموضوع استقامة الصحيفة أمر آخر له أهميته كذلك ـ وهو المساحة أو الحيز الذى تكتب فيه الصحيفة هذا الخبر أو ذاك . إذ يجب أن تحسب الصحيفة ليقظة القارئ ألف

حساب . فالقارئ الفطن يستطيع دائماً أن يدرك أهمية الخبر في ذاته بالقياس إلى الصحيفة التي يقرؤها ؛ وذلك من النظر إلى ناحية المساحة التي تركت له في الصحيفة من جهة ، والعناية الإخراجية التي عومل بها من جهة ثانية . وهنا يحكم القارئ على الصحيفة إما بالتحيز لأنها عاملت الخبر بسخاء أكثر من اللازم ، وإما بالنزاهة لأنها أعطته مايستحق من المساحة .

إن شرط التناسب إذن لابد من توفره في معالجة الأخبار على هذا الوجه . ومما لاشك فيه أن ذلك وجه من وجوه الاعتراض على الصحافة المثيرة ، أو « الصحافة الصفراء » كما اصطلحوا على تسميتها بهذا الاسم .

ما المقصود بالصحافة الصفراء :

حتى إن أمريكيا اخترع في صحيفة له يصدرها شخصية « الطفل الأصفر » . وهي شخصية خيالية رمز لها بصورة كاريكاتورية — هي صورة لهذا الطفل الممعن في الاستهتار بجميع القيم الأخلاقية . وكانت هذه الصورة تطبع في تلك الصحيفة دائما باللون الأصفر . ولاتطبع بلون سواه .

ومن ثم أصبح اسم « الصحافة الصفراء » علماً على كل

صحافة تفضل طريق الإثارة والاستخفاف بالقيم المعترف بها فى المجتمع . واشتهر بهذا النوع من الصحف فى أمريكا فى أواخر القرن التاسع عشر كثيرون . منهم — على سبيل المثال — كاتب يقال له : « بولتزر » وآخر يقال له : « هيرست الابن » .

وكأمريكا فى هذا الانحراف الصحفى والخلقى كثير من الدول الغربية التى ظهرت فيها الصحف المثيرة ، فالحقت بالمجتمع والدولة اضراراً بالغة . ومن أجل هذا فكرت هذه المجتمعات أو الشعوب والحكومات — وفكرت معها كذلك هيئة الأمم — فيما أسموه « بآداب مهنة الصحافة » . وانعقدت لذلك المؤتمرات الكثيرة ، وبذلت المحاولات العديدة ووصل المشتغلون بالإعلام إلى طائفة من القواعد الخلقية لاتستطيع الصحافة العالمية أن تحاول الخروج عليها مادامت تتوخى صلاح البشرية أولا وصلاح الشعوب والحكومات التى تمارس الصحافة بأنواعها المختلفة بعد ذلك .

وكان من الأهداف التى سعت إليها جميع تلك اللجان والمؤتمرات والهيئات فى داخل هيئة الأمم وخارجها كذلك ، التفكير فيما للصحفى من الحقوق وما عليه من الواجبات . مادام

القائمون على الصحف فى كل بقعة من بقاع هذا العالم قد نصبوا أنفسهم وكلاء عن الشعب فى شؤون الإعلام خاصة.

وقد استعرضنا فى كتابنا « أزمة الضمير الصحفى » . بعض هذه الجهود التى بذلتها الحكومات والشعوب وهى ترسم لنفسها منهاجاً للصحافة المستقيمة ، فاسترعى نظرى عبارة وردت فى الميثاق الهندى للصحافة جاء فيها : « إن الصحفى الجدير بهذا الاسم هو وحده الرجل الذى يستطيع التفرقة دائما بين الصالح العام والفضول العام ، وهو الذى يدرك جيداً أن الصحافة تسعى لخدمة الأول ، وقلما تسعى لخدمة الثانى . ولذلك تمتنع من نشر الأخبار الشخصية مالم تتأكد من صحتها ، ومالم تقدر تمام التقدير إن فى نشرها نفعا محققاً يعود على المجتمع » .

* * *

دستور جميل للصحافة الهندية ما أخلقه أن يكون دستوراً لصحافات العالم أجمع . وبهذا فقط تستطيع الصحافة أن ترتفع إلى مكانة تسمو على مكانة التربية والتعليم فى جميع الأمم والشعوب .

بعض صفات الصحافة الصفراء :

ونعود إلى الصحافة الصفراء لنذكر لك أيها القارئ طرفا

بسبطاً من الأوصاف التى تعرف بهـا ، والعلامات التى تميزها عن غيرها :

فمن ذلك — على سبيل المثال — تزييف الأخبار — كما تفعل صحف الدعاية الصهيونية فى أمريكا وجميـع عواصم الدول الأوروبية إلى اليوم .

ومن تلك الصفات التى تتصف بها الصحافة الصفراء ، تخليها دائماً عن الصدق والأمانة والشرف والنزاهة بحجة أن هذه الصفات لا تخدم القضية السياسية التى تدافع عنها . فمن غير المعقول — مثلا — أن نرى صحف إسرائيل — وهى تزيد على ٨٩٠ صحيفة فى ربوع العالم المتمدن إلى اليوم — تتوخى الحقائق فيما ترويه من أخبار الجمهورية العربية . ولـكن صحافة هذه الجمهورية تستطيع أن تظهر عليها بالحق أو الصدق والمبادرة إلى كشف الباطل فيما تنشره الصحف الإسرائيلية إمعاناً منها فى تضليل الناس عن الصواب فى فهم نوايا الجمهورية العربية أو فهم الحضارة التى بلغتها .

ومن علامات الصحافة الصفراء كذلك ، العناية التامة بالهش من الأخبار والتافه منها ، وتوجيه القراء إلى الأخبار الشخصية وتعويدهم هذا النوع الأخير من الأخبار إلى الحد الذى يصد

القراء معه صدوداً عن الأخبار الجادة بحكم التعود والألفة . فخبر من الأخبار عن الممثلة الفلانية أو الراقصة أو المغنية الفلانية ، يصبح فى نظر القارئ أهم من خبر فى السياسة أو الثقافة أو الوعى القومى أو التعبئة القومية أو ألاعيب الصهيونية . لماذا ؟ لأن الصحيفة عودت قراءها على النوع الأول من أطعمة الإعلام ، ومضت به طويلا فى هذا الطريق حتى أصبح لا يستسيغ طعاماً غيره مهما كانت فائدته . .

وليت الأمر فى هذه الأخبار الهشة يقف عند هذا الحد ، بل إنه ليتعداه إلى دائرة الأخلاق العامة والخاصة . وإن ننس لا ننسى قصة الشبان الذين شهدوا مشهدا من مشاهد (السينما) يصور لهم طريقة من الطرق استطاع بها بعض اللصوص فى أمريكا أن يسرقوا مصرفا ماليا من المصارف الهامة . ثم ما كاد الشبان يخرجون من دار السينما حتى اتفقوا فيما بينهم على ممارسة هذه التجربة ، وحاولوا بالفعل أن يسرقوا مصرفا ماليا فى ضاحية مصر الجديدة ، ثم قبض عليهم رجال الشرطة وسيقوا إلى المحكمة واعترفوا بأنهم فعلوا فعلتهم هذه بعد أن شهدوا بأنفسهم عرضا سينمائيا شرح لهم هذه الجريمة ! !

أجل — فى الحياة نفسها عنصر الخير وعنصر

الشر ؛ عنصر الجد وعنصر الهزل . ولا بد للصحفى وللأديب من أن يتناول الحياة بهذه العناصر كلها فى وقت معا . ومهما قيل عن الصحافة من أنها أدب واقعى ، وإنها صورة دقيقة للحياة التى يحياها الناس بالفعل فإن عليها - أى على الصحافة - أن تنجح فى أن تفهمنا أن المشاعر النبيلة لها وجود حقيقى فى المجتمع ، وأن وجودها معترف به من جانب هذا المجتمع .

ثم أجل - فى الحياة مشاعر خبيثة هى التى تثير اهتمام القراء ، ومشاعر نبيلة أقل إثارة لاهتمامهم . غير أن على الصحافة النظيفة أن تحذر من أن تجعل صورة المشاعر الخبيثة جذابة ومشتملة على كل عوامل الإغراء . بل يجب أن يدرك الصحفى الذى ندب نفسه لخدمة المجتمع على الوجه الصحيح أن أول واجب عليه نحو هذا المجتمع هو تغليب عنصر الخير على عنصر الشر ، والانتصار للمشاعر النبيلة على المشاعر الخسيسة ، والتصفيق للفضيلة كلما التقى بها فى ركن من أركان الحياة ، والتجهم للرذيلة كلما أطلت برأسها فى هذه الحياة .

إن الصحيفة حين ترسل النكات والفكاهات ، وحين تخترع ما تشاء اختراعه من الشخصيات ، وحين تؤلف المواقف المسرحية على النحو الذى تريده ، وحين ترسم الصور الهزلية

فى أشكال كاريكاتورية ، ونحو ذلك ، وحين تقدم للقراء كل مادة من موادها الصحفية المعروفة ـ يجب أن يكون هدفها الوحيد هو الحقيقة لأنها حقيقة . كما يجب عليها فى جميع هذه الأحوال أن تقف إلى جانب الضعفاء ضد الأقوياء وإلى جانب المظلومين ضد الظالمين ، وأن تقف وراء الطبقات العاجزة المهضومة الحقوق حتى ترد إليها هذه الحقوق ؛ وأن تنشر فى المجتمع شعوراً بالعدل حتى يطمئن الناس على حياتهم ، ويأمنوا على مستقبل أولادهم . والصحافة فى جميع هذه الصفات التى تحدثنا عنها الآن تقوم بوظيفة كوظيفة القضاء . ونحن نعلم أن القضاء هو الملجأ الأول والأخير لجميع الأفراد والشعوب ، ونعلم كذلك أنه متى فسد القضاء فى الأمة فلا أمل لها فى حياة كريمة مستقرة ، ولا حق لها فى أن تتخذ لنفسها مكانا بين الأمم الحية الراقية .

الصحافة والجريمة :

نعم ـ نحن من القائلين إن من حق الصحف أن تنشر أخبار الجريمة ، ومن حق المواطن أن يقف على أخبار الجريمة . ولكن نشر الجرائم شىء والطريقة التى تتبع فى هذا النشر شىء

آخر . فلا ينبغى أن يكون القصد من نشر الجرائم هو التشهير بأصحابها أو الإساءة إلى سمعة الأسر والأفراد والهيئات والجماعات والمؤسسات المتصلة بها . ولا ينبغى أن يكون الغرض من النشر كذلك هو مجرد تسلية الجمهور بإذاعة الفضائح وكشف الأسرار ، ومحاربة بعض الناس فى أرزاقهم وأفكارهم وأعراضهم ونحو ذلك .

إن جميع هذه القيم التى نشير إليها وديعة فى ذمة الصحافة كما هى وديعة فى ذمة القضاء سواء بسواء . وأى عبث بهذه الودائع الثمينة يعرض المجتمع لهزات أخلاقية عنيفة ليس فى استطاعة الصحافة أن تتحمل النتائج المترتبة عليها ولا الشرور التى تنجم عنها .

وباختصار ـ يجب أن يكون الغرض من نشر الجريمة هو العبرة أولا ، والإعلام بعد ذلك . والإعلام فى ذاته حق من حقوق المجتمع كما قلنا . فلامفر إذن للصحف من إعطاء المجتمع هذا الحق المعترف به . ولكن الاعتراض على نشر الجريمة فى الصحف لا يأتى ـ كما بينا ـ إلا من ناحية الطريقة التى تتبع فى هذا النشر ـ وهى الطريقة التى تنم عن حسن

القصد أو سوء القصد . ومن هنا اشتهر عن أحد أساتذة الصحافة في أمريكا أنه كان يقول لطلبته دائماً :

« انشروا الخبر ولكن بالطريقة التي تستطيعون أن تقرأوه بها على آبائكم وأمهاتكم وأخواتكم الصغار والكبار في المنزل » !! .

ومعنى ذلك إذن أن نزاهة اللفظ وكرم الأسلوب شرطان أساسيان في نشر الجريمة على الجمهور .

وهذا كله يذكرنا بكلمة كان يقولها ناقد قديم من نقاد الأدب العربي هو أبو عمرو بن العلاء ـ حين سئل عن « النزاهة » في صوغ الشعر أو النثر فقال : « النزاهة هي أن ينزه الكاتب أو الشاعر نفسه عن ألفاظ الفحش والبذاءة حتى يكون الهجاء بحيث تنشده العذراء في خدرها فلا يقبح منها أو عليها » !!

ثم لا ينبغي لنا أن ننسى كذلك أن من الأغراض الشريفة لنشر الجريمة وقاية المجتمع نفسه من الأضرار التي تنجم عن النشر بطريقة من طرق الإثارة . وقد سبق لي أن أشرت إلى الحادثة التي وقعت على أيدي شبان سرقوا البنك الأهلي « فرع

مصر الجديدة » بعد أن شاهدوا عرضاً سينمائياً قدم لهم نموذجاً عملياً لتنفيذ الجريمة.

الصحافة وأمن الدولة:

على أن للصحافة الصفراء خطراً أكبر على الدولة. فهى الصحافة التى تتعامل مع الأعداء، وتحقق الأغراض الاستعمارية التى تضر بالبلاد ضرراً لا يمكن درؤه. وإنما يتيسر ذلك للصحافة الصفراء بطريقتين سبقت الإشارة إليهما. ومع ذلك نعيد القول فيهما:

الأولى ـ الإعلانات والأخبار المزيفة أو بث الريب والشكوك فى نوايا الحكومة أو المشروعات التى تنوى القيام بها لمصلحة المجموع.

والثانية ـ الاكتفاء ـ كما قلنا ـ بالأخبار الهشة والقصص التافهة ومواد التسلية. والاستعمار هو الذى درج على نشر هذا النوع من الصحف فى جميع البلاد التى ينوى البقاء بها لأطول مدة ممكنة. وقد جرب الاستعمار هذه الطريقة بالفعل فى قطر عربى شقيق هو العراق. فهناك فى تلك البلاد أصدرت سيدة إنجليزية معروفة باسم « السيدة جرترودبل » جريدة مهمتها

« صحيفة العرب » بنتها على أساس من هذه المواد الهشة التى أشرنا إليها . وكانت تقول دائماً لجميع الذين عاونوها على إصدار هذه الصحيفة : « عليكم دائماً بالأخبار الهشة والموضوعات التافهة — ولا شيء غير ذلك » !!

كما يدل على الطريقة الأولى — وهى طريقة الإعلانات وتزييف الأخبار وبث الريب والشكوك فى الأذهان — حديث توجه به الرئيس الأمريكى « جون كنيدى » إلى الصحفيين والناشرين فى أمريكا وناشدهم فيه أن يراعوا المصلحة العامة ومصلحة الدولة نفسها فى كل ما يكتبون وينشرون ، وأن يفرضوا على أنفسهم « رقابة تلقائية » على الأخبار التى تتسرب إلى صحفهم وكتبهم ، وأن يسألوا أنفسهم دائماً : إلى أى حد يتعارض هذا الخبر أو ذاك مع أمن الدولة ؟

ثم ضرب الرئيس الأمريكى على ذلك مثلا قال فيه :

إن بعض الصحف الوطنية فى أمريكا نشرت أسراراً ما كان يستطيع أعداء الولايات المتحدة والعملاء الأجانب فيها أن يحصلوا عليها مهما بذلوا فى ذلك من جهد ، ولو كان ذلك عن طريق الرشوة أو السرقة أو الجاسوسية !!

أخبارنا فى المجتمع الدولى وواجبنا حيال هذه الأخبار :

فى المجتمع الدولى تحرص كل أمة من الأمم على أن تكون لها سمعة طيبة عن طريق الصحف والإذاعة ووكالات الانباء وغير ذلك من وسائل الإعلام . وتنظر الصحف الأجنبية إلى مصر بصفة خاصة، ودول الشرق الأوسط كله بصفة عامة ـ على أنها من أخطر المراكز الإستراتيجية والتجارية فى العالم . ومن هنا كان لمعظم الصحف التى تصدر فى العالم الغربى عناية خاصة بأخبار هذه المنطقة ؛ ثم تزايدت هذه العناية أخيراً بظهور القومية العربية ، وإنشاء جامعة الدول العربية ، وقبول الدول العربية المستقلة أعضاء فى هيئة الأمم .

غير أن قيوداً كثيرة وضعت لتؤدى إلى نقص أخبارنا في الصحف الغربية .

ومن هذه القيود — على سبيل المثال — الرقابة . ومنها مصاعب السفر التى يتعرض لها المراسلون الأجانب من بلد عربى إلى بلد عربى آخر . وكان منها إلى وقت قريب النفقات الباهظة على البرقيات التى يبعث بها المراسلون إلى الخارج . ولكن حكومة الثورة خفضت كثيراً من هذه النفقات تيسيراً للمهمة التى يقوم

بها المراسل الأجنبي فى نقل أخبار الجمهورية العربية إلى الصحف الغربية . كما عمدت حكومة الثورة أيضاً إلى التخفيف من وطء الرقابة على هذه الأخبار التى يبعث بها المراسلون الأجانب إلى الخارج إيماناً منها بأن هذه الأخبار لابد من تسربها إلى البلاد الأجنبية . فلاينبغى إذن أن تتسرب إليها بصورة تسىء إلى سمعة الجمهورية العربية .

وهكذا أولت حكومة الثورة هذا الموضوع الأخير ما يستحق من عناية ورعاية ، وساعدت بكل قوتها على نشر الأخبار التى تعبر تعبيراً صحيحاً عن وجهة نظر الحكومة ، وتعطى صورة صادقة عن الجهود التى تبذلها فى سبيل إنهاض الشعب . أما « مصاعب السفر » فقد أخذت هى الأخرى تخف بعض الشيء . ونحن نأمل أن يأتى اليوم الذى تزول فيه شكوى المراسل الأجنبي من هذه المتاعب التى يلقاها فى سبيل الحصول على « تأشيرة الخروج » ونحو ذلك .

إن الهدف الرئيسى من تيسير مهمة المراسل الأجنبي فى الواقع إنما هو العمل عن طريق أولئك المراسلين على تقديم صورة صحيحة عن بلادنا فى جميع صحف العالم ؛ لاسيما وأننا نحتاج إلى استيفاء الأخبار استيفاء يتكافأ مع الدعاية الصهيونية

الواسعة التى تنظمها « إسرائيل » ضدنا ، ولا تفتر عنها دقيقة واحدة .

ومن شأن القيود والصعوبات التى تعترض المراسل الأجنبى أنها تجعله يعتمد على الشائعات أو المعلومات التى لا صحة لها . وهذا ما نخشى منه على سمعة بلادنا . والرقابة نفسها ـ إن نجحت أنها تمنع بعض الأخبار من الوصول إلى الخارج ـ فإنها لا تمنع من ظهور أخبار مشوهة عنا فى صحف العالم الخارجى . ولذا أحسنت حكومة الثورة صنعا حين أخذت تخفف من هذا القيد شيئا فشيئا . فلعل هذه السياسة تفلح فى حمل الصحف الأجنبية على معاملة الأخبار العربية بطريقة أدنى إلى العدل والحق . ولعلها كذلك تحمل تلك الصحف الأجنبية على أن تمنح الأخبار العربية مساحات أكبر فى الصفحات التى تعالج فيها مثل هذه الأخبار .

وبهذه الطرق السالفة كلها نستطيع أن نقف أمام « إسرائيل » موقفا يحبط عملها ويفسد أمرها ، ويقلل من أثر الدعاية المسمومة التى أضرت بنا ضرراً ليس إلى إنكاره من سبيل .

وقد يسأل القراء : ماهى أهم الصحف الغربية التى تولى أخبارنا شيئا من الأهمية ؟

والجواب : أن من هذه الصحف « جريدة التيمس اللندنية » - وقد تعودت أن تقدم صورة شاملة عن نشاط البلاد العربية - وهى تعتبر أن الخبر الذى يأتى من القاهرة لا يقل فى أهميته عن الأخبـار التى تأتى من أية عاصمة من العواصم الأوربية أو الأمريكية . ولكنها توشك أن تقصر عنايتها على الأخبار السياسية . وقلما تعنى بالأخبار الاجتماعية أو الثقافية .

ومن تلك الصحف أيضاً « جريدة النيويورك تايمس » الأمريكية . ولهذه الأخيرة عناية تامة بالتطورات الاقتصادية التى تحدث فى البلاد العربية . ولها اهتمام كذلك بتطورات السياسة والمجتمع . والظاهر أنها تملك من الإمكانيات ما يعينها على تغطية الجوانب التى أشرنا إليها . ولكن لا ننسى مع ذلك أن « النيويورك تايمس » صحيفة متحيزة ضد العرب ، وأن الصحيفة الأمريكية التى تقف مع العرب هى جريدة « كريستيان ساينس مونيتور » .

أما الصحف الفرنسية - ومعها بقية الصحف الأوروبية - فإنها لا تعنى إلا بإخبار الحوادث الهامة فى البلاد العربية . وفى الوقت نفسه تهمل الأخبار ذات الأثر الكبير فى العلاقات الدولية فى منطقة الشرق الأوسط . ويعلق المراسلون الأجانب على

على هذا بقولهم : إن موقف الصحف الفرنسية من أنباء الشرق الأوسط يشبه موقف الجغرافى الذى يصف بعض البلاد فيكتفى بوصف قمم الجبال العالية ، ويهمل الحديث عن السهول والوديان وسائر المعالم الأخرى .

الحق - أن أخبارنا فى الخارج مازالت بحاجة ماسة إلى الكثير من الشرح والتفسير حتى يفهمها القارىء الأجنبى . وهذا كله فضلا عن حاجة هذه الأخبار إلى عناية الصحف الأجنبية بها من ناحية المساحة المخصصة لها ، ومن ناحية الدقة والأمانة فى نشرها .

على أن هذا التفسير الذى تحتاج إليه الأخبار الخاصة بنا فى الصحافة العالمية يتطلب معرفة دقيقة بتاريخ بلادنا ، وعاداتنا ، وتقاليدنا ، وثقافاتنا . وهذا مايجهله المراسلون الأجانب عنا كل الجهل . ومن هنا تظهر خطورة الواجب الملقى على الحكومة والشعب والصحافة من هذه الناحية .

فمتى نستطيع أن ننشر الكثير عن ثقافتنا الأصيلة وتاريخنا الحقيقى باللغة التى يفهمها المراسل الأجنبى ؟

ومتى نستطيع أن ننشر العدد الكافى من الصحف القوية فى ربوع أمريكا وأوروبا ؟ كما فعل ذلك كل من مصطفى كامل والسيد على يوسف فى أوائل هذا القرن ؟

وفى كلمة واحدة متى يأتى اليوم الذى نستطيع فيه أن ننظم لأنفسنا وقضايانا من النشاط الإعلامى السليم ماتناهض به الدعاية الصهيونية المتغلغلة فى الغرب ؟

« وبعد » فإن على الصحافة ووكالات الأنباء والإذاعة وجميع وسائل الإعلام فى كل بلد من بلاد العالم فى الوقت الحاضر أن تقوم بمهمة خطيرة كل الخطورة . وهذه المهمة الأخيرة هى تعريف شعوب العالم بعضها ببعض . وقد أجمع الباحثون فى الصحافة والإعلام على أن هذه هى الطريقة الوحيدة للوصول إلى الأمل المنشود ــ وهو السلام العالمى إن صح أن العالم الذى نعيش فيه صادق كل الصدق فى طلب هذا السلام العالمى .



الصحافة المتخصصة

يقصد بها الصحافة التى تخاطب فئة خاصة أو قطاعا خاصاً من قطاعات المجتمع أو هيئة واحدة من هيئاته . والمقصود بها كذلك جميع الصحف التى تعالج فنا واحداً فقط من فنون الحياة لا تتعداه إلى سواه . وعلى هذا فالصحافة المتخصصة نوعان هما :

الأول : صحافة الفئات أو الهيئات أو القطاعات ، كما نرى ذلك فى صحافة العمال وصحافة المزارعين وصحافة الموظفين وصحافة الجيش أو الشرطة وصحافة الشباب وصحافة الأطفال وصحافة المرأة والصحافة المدرسية أو الجامعية .

الثانى : صحافة الفنون والعلوم — كصحيفة الأدب أو الموسيقى أو التربية أو الطب أو الهندسة أو الفنون على اختلافها ونحو ذلك .

والذى نلاحظه أن للقراء عناية كبيرة بالنوع الثانى أكبر من عنايتهم بالنوع الأول . ذلك أن القائمين على النوع الثانى

غالبا مايكونون من المثقفين الذين يرون أن لهم أفكاراً خاصة بهم وطموحا نحو التعمق فى البحوث الفنية المتعلقة بهم . وهم بهذه الصحف التى يصدرونها أو تصدر لهم إنما يعبرون عن ذواتهم ويترجمون عن رغباتهم بالقدر الذى لاتتسع له الصحافة العامة فى أغلب الأحيان .

على أننا فى هذا المجال ـ مجال الصحافة المتخصصة التى هى من النوع الثانى ـ لم نبلغ بعد ما نريد ، ولم ندرك بعض ما أدركته الأمم المتقدمة فى هذا السبيل .

أما النوع الأول فنحن فيه كذلك عند أول الطريق . وإن كانت التطورات التى خضعت لها حياتنا فى السنوات الأخيرة أصبحت تشجع على ظهور هذا النوع من الصحافة . بل أصبحت تلح فيه إلحاحا كبيرا على اعتبار انه ضرورة من ضرورات العصر الذى نعيش فيه . ذلك أن الصحافة العامة مهما بذلت من جهد ، ومهما أكثرت من عدد الصفحات ، ومهما استخدمت من المختصين فى كتابة الأحاديث والتحقيقات والأعمدة والمقالات ، ومهما أضافت من أركان جديدة : كركن المرأة ، وركن الطلبة ، وركن الأطفال ، وركن العمال ـ فإنها ـ أى الصحافة العامة ـ عاجزة عن استيفاء الأخبار فى كل قطاع من

هذه القطاعات ؛ وفى كل هيئة من هذه الهيئات ، أو ج
من الجماعات .

على أنه من غير المستطاع أن يفهم حاجات الإنسان إلا
الإنسان نفسه لا سواه . فلكل من الشباب والعمال والموظ
والتجار والزراع مطالب لا يفهمها ولا يقدرها إلا أفراد
هذه الهيئة أو تلك الجماعة لابد أن تتوفر فيهم صفات خاص
من أهمها معرفة قدر كاف من « فن العلاقات العامة » ـ هذا
جهة ـ ثم القدرة على التعبير عن مطالب الهيئة أو الجماع
وهذا من جهة ثانية .

والحكومة نفسها ـ فى أية صورة من صورها ـ لا تستطيع
تقدر شيئاً من مطالب الهيئات أو القطاعات إلا عن طريق الصح
المتخصصة وحدها .

وهكذا يقضى الواجب على الحكومة أن تهتم بقراءة
الضرب من الصحافة المتخصصة أكثر من اهتمامها بقراءة الصح
العامة . أما إذا كانت الحكومة مؤمنة بالمذهب الاشتراكى بش
من أشكاله ، فإن واجبها فى هذه الحالة يكون أثقل ومسئو
نحو الصحافة المتخصصة تصبح أضخم وأعظم .

الحقيقة أن مقياس التقدم الحقيقى فى ميدان الإعلام أ

لا يقاس فى أيامنا هذه بالدرجة التى عليها الصحافة العامة بمقدار ما يقاس بالدرجة التى وصلت إليها الصحافة المتخصصة، ومعنى ذلك أن هذه الصحافة الأخيرة أصبحت مقياساً صحيحاً لحضارة الأمم. ونحن لا نستطيع أن نفهم الاشتراكية الصحفية إلا على ضوء الصحافة المتخصصة التى نشرحها الآن. بل إننا أمام هذا السيل الجارف من الصحافة المتخصصة التى ترد علينا من الخارج لنشعر بشىء من الخجل بسبب تخلفنا فى هذا الميدان. كما نشعر بشىء من قلة الوعى الصحفى الذى يلزم الجمهور لمثل هذا الضرب من ضروب الإعلام. ولنضرب المثل هنا بنوع واحد فقط من أنواع الصحافة المتخصصة هو :

الصحافة العمالية :

لم تكد تظهر العناية بصحافة العمال فى بلد كالولايات المتحدة قبل عام ١٩١٧ وذلك عندما خطب الرئيس ولسون فى مؤتمر الاتحاد الأمريكى للعمال.

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يلقى فيها رئيس أمريكى خطابا فى هذا المؤتمر السنوى.

ثم شهدت فترة ما بين الحربين طائفة من الكتاب الإخصائيين

فى موضوع العمل والعمال . وشوهدت الصحف الأمريكية تستخدم هؤلاء الإخصائيين فى تحرير الصفحات العمالية فى الجرائد والمجلات ، وتأخذ فى تدريب محرريها كذلك على تغطية الأخبار الخاصة بالعمال هنا وهناك . ثم تبع ذلك انتعاش كبير فى اتحادات العمال من حيث هى . ونوقشت قضاياهم فى اجتماعات مفتوحة ساعدت على تنوير الأذهان ، وكان لها أثر كبير فى محيط العمال .

وفى عام ١٩٣٥ وافق الكونجرس الأمريكى على قانون العلاقات العمالية . ونبه القانون أصحاب العمل إلى الألاعيب التى يمارسونها ويحرمون بها العمال من أرزاقهم ، ويجنون بها على أسرهم .

ومنذ ذلك التاريخ ازدادت العناية بأخبار العمال وبالصحافة التى تعالج مشكلاتهم وتحمى أرزاقهم وتوفر لهم القدر المعقول من السعادة والرفاهية .

وقريب من هذا الذى حدث فى أمريكا حدث قبله فى مصر فمنذ مجىء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ تأسست فى البلاد شركات أجنبية رأسمالية استخدمت كثيراً من العمال الذين أخذوا كل يوم فى الازدياد . وكان من الطبيعى أن تحدث المنازعات

بينهم وبين أصحاب الأعمال . وكان لابد من تدخل الحكومة فى كل ذلك . وفى سنة ١٩٠٨ نجح عمال الدخان ـ بعد إضرابات قاموا بها ـ فى أن يؤلفوا لأنفسهم نقابة خاصة بهم . وحذا حذوهم فى ذلك عمال الترام . ثم تألفت نقابة لأصحاب الصناعات اليدوية فى سنة ١٩٠٩ . وشجع الحزب الوطنى يومئذ على تكوين النقابات لتعتمد عليها الحركة الوطنية . ومنذ ذلك اليوم ارتبطت الحركة العمالية فى مصر بالحركة الوطنية ، أو بحركة التحرير القومى فى البلاد. فتنافست الأحزاب السياسية والملك فى التقرب من العمال والاعتماد عليهم فى الوصول إلى أهدافهم الخاصة والعامة .

ومن هنا ندرك أن العمال لم يكن لهم وجود ما فى شكل هيئة أو نقابة أو جماعة قبل أوائل القرن العشرين ، حين بدأت الحركة العمالية بقيام عمال الدخان وعمال الترام ببعض الإضرابات التى أشرنا إليها .

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ استدعت الحكومة المصرية «مسيو هارولد بتلر» وكيل مكتب العمل الدولى ليكتب تقريراً عن أحوال العمال فى مصر ، وليقترح الوسائل لرفع مستواهم المادى . وكان هذا التقرير سبباً فى إنشاء « المجلس الاستشارى الأعلى للعمل » ، وسبباً فى صدور التشريعات العمالية بعد ذلك .

والمهم أن الصحافة المصرية وقفت وراء العمال فى أثناء هذه الحركات تؤازرهم ، وتساندهم ظهورهم ، وتطالب بحقوقهم . وكان من أولى الصحف فى هذه المؤازرة صحيفة « الأهرام » وصحيفة « الأهالى » لمحررها الأستاذ عبد القادر حمزة ، وصحف أخرى كثيرة .

وكان من نتيجة هذه الجهود التى بذلتها الصحافة أن انضمت مصر إلى هيئة العمل الدولية فى ١٩ يونية سنة ١٩٣٦ . وتلا ذلك صدور قوانين جديدة بشأن العمال ونقابات العمال والاعتراف رسمياً بهذه النقابات . ثم استطاع العمال أن يالفوا لهم ما يسمى « باللجنة العمالية للتحرير القومى » فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ومنذ ذلك التاريخ بقى العمال فى مقدمة الكفاح القومى الذى بلغ أوجه فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، كما بلغ درجة عالية جداً فى عام ١٩٥١ حين ألغيت المعاهدة التى كانت قد أبرمت بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ . وفى العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ — كان للعمال أكبر نصيب من الكفاح القومى فى كل من مصر وسوريا . فقد كسر العمال السوريون أنابيب البترول فى سوريا ، وعطلوا بذلك الحركة التجارية عبر قناة

السويس ، وخسرت من هذه الحركة جميع البلاد الأوربية ؛ وخاصة انجلترا وفرنسا .

* * *

تكلفت لك أيها القارئ ذكر هذا التاريخ الطويل فى كل من مصر وأمريكا لكى أقول لك بعد ذلك : إنه إذا كان لهذا القطاع من قطاعات الأمة ـ وهو قطاع العمال ـ كل هذا البلاء فى ميدان الجهاد الوطنى ، فقد أصبح من واجب الحكومات أن تأخذ بيدهم ، وأن تنصفهم ، وأن توفر لهم الإمكانيات التى تساعدهم على إصدار الصحف العمالية على اختلافها . والذى نعرفه جيداً أن وزارة الشئون الاجتماعية بدأت تعنى بهذه الناحية عناية طيبة . وأصدرت بالفعل مجلة « الكفاية الإنتاجية » . غير أننا نرجو مزيداً من هذه العناية ، كما نرجو أن تتسع هذه الصحافة العمالية للبحوث العلمية الدقيقة التى يقوم بها متخصصون أيضاً فى هذه الناحية .

إن الحقيقة التى لا سبيل إلى إنكارها بحال ما ، هى أن العامل فى بلادنا بحاجة إلى أن يرتفع مستواه ماديا ومعنويا وخلقيا . فالعامل لا يذهب ولم يذهب فى الماضى إلى المدرسة التى تعلمه كل هذه الأشياء . فلتكن الصحيفة العمالية من جانب ، ولتكن إدارة العلاقات العامة فى كل شركة أو مؤسسة من جانب آخر بمثابة

المدرسة التى يتعلم فيها العامل كل ذلك ، أو الوسيلة التى يصل بها إلى هذه الأغراض التى أشرنا إليها ، وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نخلق من العامل مواطناً صالحاً منسجما مع المجتمع الذى يعيش فيه .

* * *

إن كتابا صغيراً كهذا الكتاب لايتسع لضرب أمثلة أخرى من الصحافة المتخصصة غير صحافة العمال . غير أنه فى ميدان الصحافة المتخصصة ينبغى أن نبذل قصارى الجهد فى إنشاء الصحافات المختلفة لشتى القطاعات الأخرى فى الأمة . فلكل قطاع منها مشكلاته الخاصة التى لا يفهمها إلا الدارسون لها ، والمنقطعون للعمل من أجلها ، والراغبون فى الإفادة الصحيحة من جميع هذه القوى الشعبية الماثلة . وكما قلنا ــ وسنعيد القول فى ذلك ــ إننا لا نفهم الاشتراكية الصحفية إلا على أساس من الصحافة المتخصصة : ومعنى ذلك أننا نوجب على كل قطاع أو هيئة أو جماعة فى الشعب أن تكون له صحيفته التى يختص بها ، ويبلور آراءه وأفكاره ومطالبه فى صفحاتها .

الصحافة الإقليمية

ظهرت الصحافة الإقليمية فى مصر منذ أواخر القرن الماضى . ومارس المصريون هذا النوع من الصحافة فى أقاليم شتى نذكر منها على سبيل المثال :

١ — مدينة الفيوم . وكان أول ما ظهر بها صحيفتان أسبوعيتان صدرتا فى عامى ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ .

٢ — مدينة المنصورة . وكان من أولى صحفها ثلاث صحف أسبوعية ظهرت فى الأعوام ١٨٩٧ ، ١٩٠٣ ، ١٩٢٥ على التوالى .

٣ — مدينة الإسكندرية . وقد صدرت بها صحف كثيرة يمكن أن نعد منها إلى سنة ١٩٢٥ ما لا يقل عن عشر صحف أسبوعية فى أغراض مختلفة ما بين سياسية وأدبية وتجارية وقضائية . ومن هذه الصحف على سبيل المثال : البصير ، والسفير ، والرقيب ، والإسكندرية ، والشرق ، والبصير القضائى وغيرها .

٤ — الزقازيق — ومن أولى الصحف التى صدرت بها ثلاث هى :

الشرقية فى عام ١٨٩٩ — والشرقية كذلك عام ١٩١٤ ومنبر الشرقية عام ١٩٢٥ .

٥ — الصعيد ـ وقد صدرت فيه صحف قليلة جداً . من أولاها صحيفتان هما : صحيفة الإنذار التيصدرت بالمنياسنة ١٩٠٠ ، وصحيفة الصعيد التي صدرت سنة ١٩٠٤ .

ذلك كله فضلا عن صحف صغيرة ظهرت في كل من حلوان والسويس وطنطا في السنوات ١٨٨٧ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، على الترتيب .

* * *

هـذا تاريخ مجمل لصحافتنا الإقليمية من حيث الكم . أما من حيث الكيف فنستطيع أن نقول بإيجاز عن تلك الصحف الإقليمية ، إنها لم تكن تعرض لأكثر من الشئون التجارية والقضائية والأدبية ولبعض الشئون السياسية . وغنى عن البيان أن تلك الصحف المحلية لم تستطع أن تقف بحال ماإلى جانب صحف العاصمة ، ولا كانت تستطيع أن تغنى غناءها بصورة ما ، ولا كان لها من إمكانيات الصحف العامة شيء يستحق الذكر .

بل إن كل ماقلناه عن الصحافة المتخصصة ينطبق انطباقاً أصدق وأوسع على الصحافة الإقليمية . على إن فرص الصحافة الإقليمية في وقتنا الحاضر أعظم من أى وقت مضى . فنحن نعيش الآن في نظام الحكم المحلى . وهو الحكم الذى يرتكز على القاعدة الشعبية الكبيرة التي تعرف « بالاتحاد الاشتراكى العربى » .

والمعروف أن الوظيفة الأساسية للصحافة في المجتمع هى

العمل على نجاح النظام القائم بكل الطرق الممكنة ، وإيجاد الشعور التام بالاطمئنان إلى استقرار هذا النظام ، وتوطيد أركانه ، وإرساء القواعد التي يقوم عليها .

وقد فرغ الشعب في داخل الجمهورية العربية من تحديد الإطار العام للحياة التي اختارها لنفسه ؛ وهو الإطار الاشتراكي ثم وكل الشعب للاتحاد الاشتراكي العربي أمر المحافظة على هذا الإطار العام . ومن ثم ظهرت في المجتمع ضروب من القيم الجديدة أخذت طريقها إلى العقول والنفوس. وإليها يهدف المواطنون جميعاً في أقوالهم وآرائهم . ومن هذه القيم أن الأفراد في هذا المجتمع أصبحوا يشعرون أنهم محسوبون عليه ومسؤلون عن القيام بعمل يعملونه في صالحه: كل على قدر طاقته وكل بمقدار ما تسمح به مواهبه . والمواطنون في المدن والقرى سواء في هذه الناحية . ثم منها ـ أي من هذه القيم ـ إحساس المواطن الحديث بأن وقته ليس له بمقدار ما هو للمجتمع الذي ينتسب إليه . وهذا الإحساس الدقيق بقيمة الوقت هو ما يدفع المواطن الصالح إلى استغلال وقته في كل ما يعود بالمنفعة الحقيقية على الوطن . ثم من هذه القيم العمل على أساس من تكافؤ الفرص ـ لا فرق في ذلك بين أهل الريف وأهل العاصمة . وفي ذلك ما يحتم على الدولة والمجتمع تطبيق مبدأ المساواة بين

بين المواطنين حتى ينتفع بجميع أفراده وحتى يتمكن من تعبئة القوى الشعبية الكاملة فى سبيل الوصول إلى حياة أفضل .

ثم إن نظام الحكم المحلى يقسم الجمهورية المصرية إلى محافظات ؛ تشكل كل محافظة منها وحدة مستقلة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . ونظن أنه لا حياة لكل وحدة منها إلا بالجانب الإعلامى الذى يتمثل فى الإقليم الواحد أو المحافظة الواحدة بصور شتى ؛ أيسرها وأقبلها للتنفيذ السريع هو الصحافة الإقليمية .

من هنا أصبحت هذه الصحافة ضرورة من ضرورات الحياة الجديدة ، ولا عذر لوحدة من الوحدات التى تتألف منها الجمهورية العربية فى التخلف عن بلوغ هذه الغاية .

وإذا كان من أهداف العهد الجديد — أو أهداف الاتحاد الاشتراكى بالتحديد — هدف يرمى إلى إشراك الشعب اشراكا فعليا فى خطط التنمية والإنتاج ، وهدف آخر يرمى إلى تكوين القيادات الشعبية الواعية فى كل ميدان ، فمعنى ذلك أيضا أن الأقاليم التى تنقسم إليها الجمهورية أصبحت مسؤولة أمام الشعب كله ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى عن تكوين هذه القيادات ، وتحقيق كل هذه الأهداف . ولاشك أن أيسر وسيلة ديموقراطية لذلك هى

إنشاء صحيفة تعبر عن آراء الإقليم وتكون فى الوقت نفسه مدرسة يتخرج فيها القادة فى جميع الميادين . وهذا وذاك يدعونا إلى الكلام عن :

وظائف الصحافة الإقليمية :

يقولون عن المحافظة إنها صورة مصغرة من الدولة . وللدولة مرافقها العامة التي نعرفها . فهناك مرفق الزراعة والرى . وهناك مرفق للصناعة ، والتجارة والتعليم ، والعلاج ، والمواصلات ، واستغلال الكنوز التى يمتاز بها إقليم عن سواه .

وكما أن العاصمة تعنى بجميع هذه المرافق عن طريق الصحافة العامة حينا ، والصحافة المتخصصة حينا آخر ، فلا بأس من أن تسلك الصحافة الإقليمية هذا السبيل ، وتسير على هذه الخطة . ولتبدأ بالأولى ثم تثنى بالأخيرة . ولتكن الصحيفة الإقليمية منبراً عاما لجميع المواطنين القادرين على التعبير عن حاجة الإقليم ، ولتفتح الصحيفة الإقليمية أبوابا لهم جميعا . ولتحرص على تسجيل النشاط الذى يدور فى المراكز والمدن والقرى التابعة للإقليم . ولتقل للمحق إنه على حق وللمخطئ إن الفرصة مازالت أمامه لتصحيح الخطأ الذى وقع فيه . أما المواطنون

الذين أظهروا نشاطا أكبر من نشاط إخوانهم ، وسجلوا فى ميدان التنمية والإنتاج أرقاما أعلى من أرقامهم ،فيجب على الصحيفة الإقليمية أن تشيد بهم ، وأن تقدمهم للمجتمع الإقليمى على أنهم نماذج طيبة يجب أن يحتذى . ذلك أن الغرض من الصحافة الإقليمية فى الواقع أن تكون ـ كما قلنا ـ منبرا حرا لكل مواطن فى القرية أو المدينة أو الهيئة أو المصنع أو الشركة أو المؤسسة . وفى استطاعة المواطن المنتمى إلى واحدة من هذه الجهات أن يعبر عن رأيه فى كل مشكلة من المشكلات التى يحسها بنفسه ، ويلمس آثارها بيده . ويمكن أن يعبر عن ذلك تعبيرا مبنيا على الإحساس بالتجربة . ولهذا نجد الصحافة الإقليمية فى الجمهورية العربية بادية النقص من جانبين :

الأول ــ هو الجانب الفنى البحت ــ فالصحف الاقليمية إلى الآن صورة مصغرة من صحف العاصمة . وليست صورة دقيقة من الإقليم أو المحافظة . ولا تتسع بوصفها الحالى لجميع المواطنين أو للقادرين منهم على التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم فى الإقليم أو المنطقة .

وهكذا فقدت الصحافة الإقليمية عندنا علة وجودها ، ومازالت تفتقد هذه العلة إلى اليوم .

والثانى ــ هو الجانب الاقتصادى ــ إذ المفروض أن

الصحيفة الإقليمية من حقها أن تتمتع باستقلالها التام وحريتها الكاملة ، وبقدرتها على نقد الحاكم وتوجيه المواطن . ومن ثم وجب أن تكون الصحيفة الإقليمية مشروعا متكاملا له مقوماته فى حدود المحافظة التى تظهر بها . ولا ينبغى للصحيفة الإقليمية أن تكون فى طبعها وإخراجها وتوزيعها عالة على صحف العاصمة . كما هو حادث فى هذه الصحافة إلى وقتنا هذا .

صفات رئيس تحرير الصحيفة الإقليمية وواجباته :

مما لاشك فيه أن نجاح هذا المشروع يعتمد اعتماداً تاما على شخصية رئيس التحرير فى الإقليم . وهو فى البلاد الرأسمالية كأوروبا وأمريكا كثيرا مايكون رجلا من رجال الأعمال وثق به مواطنوه وأحبوه وأحلوه مكانا مرموقا بينهم ؛ حتى أصبح نجاحه فى حياته مرهونا بهذا الحب وهذه المنزلة التى أصبح يستحقها باعتباره الرجل الذى ينفخ من روحه فى الإقليم ، ويبعث فيه الحياة الكاملة من جديد . وكثيرا مايكون هذا الرجل الخطير — وهو رئيس التحرير — مالكا المطبعة . وفى وجود هذه الآلة الأخيرة وبقية الآلات أو الأجهزة التى تحتاج إليها الصحيفة فى داخل الإقليم ما يروج للحركة التجارية

والصناعية، ويحدث فيها انتعاشاملحوظا من هذه الناحية . ثم إن رئيس التحرير فى الإقليم هو المسؤول الأول عن الثقافة — ولا أقول التعليم أو التربية ـ فالتربية فى ذاتها عمل من نوع آخر تقوم به المدارس والمعاهد . وفى وسع رئيس التحرير أن ينظم سلسلة من المحاضرات ، وأن يفتح صدر صحيفته للكثير من المناقشات والندوات ، وذلك فى الموضوعات التى تهم الإقليم أو المنطقة . وعليه فى جميع هذه الحالات أن يتخذ لنفسه موقفا وسطا حيال المشكلات العامة ، والآراء التى ترد عليه فى كل مشكلة منها، وعليه أن يتدرع بالشجاعة فى كل ذلك . فإن الشجاعة تؤتى ثمارها ولو فى المدى البعيد .

ولقد يستطيع رئيس التحرير الإقليمى أن يقترح تحسينات فى بلدة أو قرية ، ولو كانت هذه التحسينات ضارة بمصالح نفر قليل من المواطنين ممن يجرون وراء المصالح الخاصة ، أو ممن لاتعنيهم المصلحة العامة . كما يستطيع أن يواجه باقتراحاته جميع الذين فى أيديهم السلطة . وفى إمكانه كذلك أن يقنع الأغنياء من رجال الطبقة التى نشير إليها بالمساهمة الفعلية فيما يدعو إليه من المشاريع . وقد يجرؤ رئيس التحرير أحياناً فينقد الحكومة المركزية فى العاصمة نفسها متى لزم الأمر .

إن الصحيفة الإقليمية بهذه الأوضاع التى أشرنا إليها تستطيع أن تقوم مقام المجلس المحلى والمدرسة الشعبية والمسجد والنادى فى وقت معا . وهذا كله فضلا عن أنها تقوم بعملها الإعلامى الذى وجدت له فى الأصل . ولذا فهى فى رأيى يجب أن تكون مقدمة فى القرية والمدينة على جميع المرافق السابقة . هذا كله بشرط واحد فقط، هو أن يختار لها ـ أى للصحيفة الإقليمية ـ خيرمن فى المنطقة أو الإقليم من رجال يدركون مهمتهم ويقدرون موقفهم ويحسون بالغيرة الشديدة على رفاهية المواطنين، وبالفرح والسرور والفخر العظيم من أجل الدور الخطير الذى يلعبونه لفائدة المواطنين . وكم يكون رئيس التحرير فخورا حين يأتى إليه أحد المواطنين فى الإقليم ليسأله المساعدة فى مشكلة معينة ، أو يرجوه المعاونة فى تنفيذ مشروع من المشروعات النافعة ؟! وهكذا تستطيع الصحيفة الإقليمية الناجحة أن تعكس حياة القرية أو البلدة، وأن تعكس مراحل الكفاح فيها، وتصور الآمال التى يأمل فيها بنوها . وأهم من هذا أو ذاك أن هذه الصحيفة تساعد على تنسيق العمل فى جميع المنظمات الخاصة بالمدينة .

وكما تكون الصحيفة فى العاصمة مسئولة عن جانب التسلية

والترفيه، كذلك يجب أن تكون الصحيفة التى تصدر من المحافظة أو الإقليم مسئولة من هذا الجانب الأخير . فلا ينبغى لها أن تسقطه أو تقلل من أهميته . ولست بحاجة إلى القول بأن مشكلاتنا الريفية لاحصر لها، فهناك مشكلة الفقر، وهناك مشكلة التعطل، وهناك مشكلة المرض، وهناك مشكلة الجهل، وهناك مشكلة الكسل العقلى والخمول الذهنى وعدم الرغبة فى التقدم . ولا سبيل إلى إصلاح كل ذلك أو السعى فى الوصول إلى حلول صحيحة لهذه المشكلات إلا بطريق الصحافة الإقليمية . ومع هذا وذاك فلا أنصح مطلقا بإهمال جانب الترفية والتسلية فى هذه الصحف .

نعم — للصحافة الإقليمية فى بلاد الغرب شأن كبير وخطر جليل . ولكن ظروف القوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية مخالفة كل المخالفة لظروفنا نحن من جميع هذه النواحى . ومن ثم أصبح لكثير من تلك الصحف الإقليمية فى بلاد الغرب رأى مسموع فى جميع أنحاء العالم المتمدن .

ومن هذه الصحف الإقليمية على سبيل المثال، الجريدة الإنجليزية المسماة مانشستر جرديان ـ بل إنه يصح أن يقال إن معظم الصحف الإنجليزية والأمريكية صحف إقليمية . والسبب فى ذلك راجع كما قلنا، لظروف كثيرة، منها الظروف الجغرافية . فإن الناظر إلى خريطة الولايات المتحدة على سبيل المثال ـ يجد أنها مربعة

الشكل ، منقسمة إلى ولايات كثيرة ؛ كل ولاية منها تؤلف وحدة سياسية وجغرافية مستقلة عن الوحدات الأخرى . . وفى مثل هذه الوحدات أو الهيئات تزكو الصحافة الإقليمية ، وتصبح ضرورة من الضرورات الاجتماعية .

حسبنا نحن فى الشرق أن ننهض بالصحافة الإقليمية نهضة حقيقية لنؤدى بها بعض الأغراض الرئيسية التى سبقت الإشارة إليها . حتى إذا نمت هذه الصحافة وترعرعت وشبت قليلا عن الطوق أصبح فى مقدورها أن تشارك فى السياسة الدولية ، وأن يكون لها رأى فى الاتجاهات العالمية ، أوتكون لها مشاركة فعالة فى الحركات الثقافية كما تفعل ذلك بعض الصحف الإقليمية فى كل من إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

مستقبل الصحافة الإقليمية

يتوقع الكثيرون تقدما كبيراً ونجاحا عظيما لنظام الحكم المحلى . ويرون أن هذا الحكم سيتيح لسكان الجمهورية العربية فرصاً كثيرة أشرنا إلى بعضها فى الفصول السابقة ، ونشير إلى شىء منها كذلك فى هذا الفصل . فنها أنه سيكون من شأن هذا النظام خلق المناقشات بين المواطنين من أجل

النجاح فى الانتخابات لمجالس القرية أو المدينة أو « مجلس المحافظة» نفسه. ومتى وجدت حركة انتخابية على هذا النطاق فإنها خليقة بأن تحدث نشاطاً سياسيا واجتماعياً ملموسا فى داخل الإقليم.

ومعنى ذلك باختصار شديد: أن التجربة التى مرت بالأمم الغربية فى مجال الصحافة الإقليمية ستنتقل إلينا، وسيكون من نتائجها ظهور بعض الشخصيات على مسرح السياسة الداخلية أو الخارجية تستطيع الترقى فى داخل هذا النظام الذى يتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى، ونظام الحكم المحلى إلى أن تصل إلى مكان القيادة أو الوزارة عن استحقاق وجدارة !!

مثل هؤلاء الأشخاص سيعتمدون فى المستقبل القريب اعتماداً قويا على الصحافة المحلية. وبهذه الطريقة تصبح هذه الصحافة أداة خطيرة من أدوات الديموقراطية الصحيحة. ثم إن هذه الصحافة إذا سارت على النهج القويم فسوف تكون مركز إشعاع فكرى عظيم وإشعاع اقتصادى أيضاً. وإذا تركنا التأثير الفكرى جانباً، وأشرنا بإيجاز إلى التأثير الاقتصادى: فسنرى أن الصحيفة الإقليمية لا بد لها ــ كما قلنا ــ من « مطبعة » ومن « مكتب توزيع » ومن عمال وموظفين ومحررين، ولا غنى لها كذلك عن « الإعلانات » الكثيرة والمشروعات الكبيرة التى يمكن أن تعتمد عليها فى زيادة الإيراد. ومن شأن هذه العوامل

كلها أن تخلق فى الإقليم نشاطا اقتصاديا ملموساً ، وارتفاعا كذلك فى مستوى المعيشة .

وغنى عن البيان أن الصحافة فى جميع المرافق الصحية والثقافية والزراعية والصناعية والتجارية فى داخل الإقليم ، يجب أن تكون هى الرائدة والموجهة والآخذة بأيدى المواطنين إلى الغاية المنشودة فى جميع الميادين . ثم ماذا بعد ذلك ؟

إن أهم ما ننتظره من الصحافة الإقليمية فى خاتمة المطاف أن تنهض بالأقاليم والمحافظات التى تصدر فيها ، وأن يكون الغرض الأول والأخير من هذه النهضة التى تقوم بها أن تجعل من هذه المحافظات مناطق نشاط وحيوية وإنتاج وحركة لا تقل فى مجموعها عن الحركة أو الحيوية التى يجدها الناس فى العاصمة . ولكن لم يتطلع المجتمع الحالى إلى هذه الغاية الأخيرة ؟ إن المجتمع الحالى يتطلع إليها لأنه ينظر إلى العاصمة فى الوقت الحاضر ، فإذا هى مكتظة بالمواطنين الذين يفدون إليها من القرى والمدن والمراكز سعياً وراء الرزق ، وسعياً فى الوقت نفسه وراء التمتع بآثار الحضارة والمدنية والتسلية التى يظنون أنها متوفرة فى عاصمة كبيرة كالقاهرة . وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحنا نشكو الآن من ازدحام السكان فى العاصمة إلى الدرجة التى لا نظن أن لها نظيراً فى العواصم الأوروبية أو الأمريكية فى عالم اليوم .

فى وسع الصحافة الإقليمية إذن تحت نظام الحكم المحلى أن تعين بطريقة غير مباشرة — ولكنها طريقة ناجحة — فى حل هذه المشكلة فتحيل المدن والقرى — كما قلنا — إلى مراكز حياة ونشاط وحركة ورفاهية . ومن شأن هذا كله أن يصرف المواطنين عن العاصمة ، ويحببهم فى الأقاليم التى نشأوا بها وعاشروا أهلها واعتادوا هواءها وماءها .

يقولون إن من أهم أسباب تأخر الريف ذلك الانعزال الكبير أو الهوة السحيقة الموجودة بين الباحثين العلميين والخبراء الفنيين فى العواصم من جهة ، وبين القرويين الذين يعيشون ويعملون فى الأرض بالطرق التقليدية الموروثة من جهة ثانية . ولا شك فى أن هذا السبب صحيح فى جملته . ولا شك كذلك فى أن التقليل من هوة ذلك الانعزال أو الانفصال ، هو هدف الدول جميعا فى الوقت الحاضر . ومن أسبقها الجمهورية العربية التى تسعى جاهدة فى الوصول إلى مصاف الدول الأجنبية . والصحافة الإقليمية إذا وضعت نصب عينها كل هذه الأهداف ستجد مجالا فسيحاً للعمل المثمر ، وتقوم بخدمة جليلة للوطن ، وتشع النور المضىء فى ظلام الريف العربى ، وتبث القوة والعافية فى هذه الأصقاع التى حرمت طويلا من كل هذه النعم !

الصحافة
فى المجتمع الرأسمالى

عرفنا فيما مضى كيف تتحول الصحافة إلى أداة من أدوات الشر والدمار إذا هى كانت سيئة القصد مدخولة الضمير من ناحية عرض الأخبار . ونريد الآن أن نعرض لأخطار أخرى تهدد الصحافة الحديثة فى المجتمع الرأسمالى .

الصحافة والإعلان

الصحافة فى البلاد الديمقراطية الرأسمالية غيرها فى البلاد الديمقراطية الاشتراكية . إنها فى الأولى شديدة الحاجة إلى الإعلانات تعتمد عليها اعتمادا يوشك أن يكون تاماً فى جلب الأموال اللازمة لحياتها ، والتى هى بمثابة الدم الحقيقى يجرى فى عروقها . ولكن الصحف فى المجتمع الأشتراكى لاتبلغ هذه الدرجة العالية من الحاجة إلى المال ، إذ الحكومة فى هذه الحالة تنظر إلى الصحيفة نظرها إلى الكتاب أو الخبز ونحوذلك . فكما أنها ـ أى الحكومة الديمقراطية الاشتراكية ـ تدفع من أموالها الشيء الكثير ليصل الرغيف أو الكتاب الشعبي إلى الجمهور

فكذلك تفعل مثل ذلك بالقياس إلى الصحيفة . ومن هنا يقل اعتماد الصحافة فى البلاد الاشتراكية على الإعلانات ، ولا تعتمد عليها اعتمادا تاما فى جلب الإيرادات اللازمة لحياتها الصدورها ومعنى ذلك أن الصحيفة فى المجتمع الرأسمالى لابد أن تخضع خضوعا تاما للإعلان ؛ تسعى وراءه ، وتحاول أن تظفر بأكبر عدد منه حتى تصبح من الصحف الغنية فى السوق : وبذلك تثبت قدمها فى الميدان وتكبر إمكانياتها مع الأيام ، ويعود عليها كل ذلك بالتقدم الواضح فى الإخراج والموضوعات . ومتى بلغت الصحيفة هذا الحد من التقدم الفنى أو الأدبى عاد عليها ذلك بسعة الانتشار . ومتى بلغت حداً مرموقا من هذه السعة أصبحت محط أنظار المعلنين الذين يجرون وراء الصحيفة ذات الرقم القياسى فى التوزيع . ولكن ترى ماذا تكون النتيجة لهذا النجاح؟ إن نتيجة هذا النوع المادى من النجاح أن تزعم الجريدة أنها سيدة نفسها ، وليس لأحد سلطان عليها إلا سلطان الإعلان . أما الحكومة وأما الشعب فإنها لا تخضع لسلطانهما بحال من الأحوال .

ولكن ما أذل جريدة لها مثل هذا النفوذ المزعوم والسلطة الموهومة !

إنه لا مفر لهذه الصحيفة من أن تكون عبدة ذليلة للإعلان .

ومن أسوأ مظاهر هذه العبودية الحقيقية إخلال الصحيفة فى هذه الحالة بالصالح العام .

ففى سبيل الإعلان تجد الصحيفة نفسها أحيانا تحت سيطرة الدخلاء وعملاء الاستعمار !

وفى سبيل الإعلان تجد الصحيفة نفسها كذلك عابثة برغبات الشعب ورغبات الحكومة على السواء !

وفى سبيل الإعلان تضحى الصحيفة بكثير من القيم والمبادئ والأفكار التى لجمهور القراء !

وبهذه الطريقة تصبح الصحيفة فريسة لطغيان الاحتكار وسيطرة رأس المال !

والصحف الرأسمالية التى من هذا النوع هى التى تعتمد عليها « إسرائيل » فى كل من البلاد الأوروبية والبلاد الأمريكية . فإن إسرائيل تستطيع هناك أن تشترى هذه الصحف بالمال — فى ثوب إعلان . وكذلك تفعل إسرائيل بكثير من وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة والسينما والتليفزيون .

ومن هنا تستطيع أيها القارئ أن تتصور عظم الجهد الذى لابد أن تبذله الجمهورية العربية فى سبيل دحض هذه الحركة الإسرائيلية التى تهدف إلى شراء الذمم هنا فى تلك البلاد ، مع أن هذه

الصحف الرأسمالية فى كل من أوروبا وأمريكا لو فطنت إلى أنها بهذا السلوك إنما تضر بقضية السلام لاختارت أن تسلك سلوكا آخر فيه تغليب للضمير الصحفى على الدافع المادى، وتقديم لقضية السلام العالمى على قضايا الحرب والدمار. فما على تلك الصحافة الرأسمالية إلا أن تنشر الحق عن الجمهورية العربية وأهداف هذه الجمهورية. وهيهات أن تفعل ذلك فى يوم من الأيام.

أما فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى فإن هذا الخطر — خطر الإعلان — يبدو بعيداً عن الصحف. بل إنه يزول زوالا تاما فى ظل التأميم. ومعلوم أن الصحافة عندنا فى الجمهورية العربية خاضعة لقانون يسمى (قانون التنظيم). وهو القانون الذى سنشير إليه فيما بعد. والمهم هنا أن نقول إن «التنظيم» شىء و «التأميم» شىء آخر وسنشرح الفرق بينهما فى موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

الصحافة والاحتكار :

كذلك يشكو المجتمع الرأسمالى مر الشكوى من نظام ظهر فى عالم الجرائد والمجلات؛ وهو نظام «التكتلات الصحفية». ومعناه تجمع سلسلة كبيرة من هذه الجرائد والمجلات فى يد رجل

واحدفقط، أوشركة واحدة فقط . وحجتهم فى ذلك أن الخسارة الناجمة من حلقة من حلقات السلسلة يعوضها الربح النـاجم من حلقات أخرى فى هذه السلسلة . ومن ثم تحتفظ السلسلة الصحفية بكل قوتها ، وتضمن بقاءها وسعة نفوذها فى المجتمعات التى تصدر بها .

بدأت هذه الظاهرة فى إنجلترا عقب الحرب العالميـة الأولى . وبلغت أوجها منذ عام ١٩٣٠ . وما زال سلطانها يتسع إلى اليوم . واشتهر فى إنجلترا من أصحاب التـكتلات الصحفية الظاهرة « لورد بيفر بروك » . وسيطر هناك على أكثر من أربع صحف . كما اشتهرت فى تلك البلاد خمس شركات كبيرة . منها شركة « كيمزلى » ـ وتملك ستاً وعشرين صحيفة . وشركة « وستمنستر » وتملك أربعاً وخمسين صحيفة . ثم بلغت أزمة الاحتكار أوجها فى الصحافة البريطانية فى أيامنا هذه حتى أصبحت تهدد الرأى العام فى إنجلترا . ومن أجل ذلك اجتمعت « لجنة التحقيق الملكية البرلمانية » لمناقشة هذه المشكلة القائمة . وقدم كثير من نواب حزب العمال استجوابات كثيرة لمستر ما كميلان . ومع ذلك لم تستطع اللجنة أن تصل إلى حل لهذه المشـكلة .

أما فى أمريكا فقد بدأت هذه الحركة أيضا مع بداية الحرب العالمية الأولى . واشتهر بها رجال منهم « فرانك مونس » . ومنهم « سيكريبس هيوارد » :

ثم ظهر من بعدها رجل اسمه « هيرست » .

وفى سنة ١٩٢٢ كان هذا الأخير يمتلك مالا يقل عن اثنتين وعشرين صحيفة . ثم ارتفع هذا العدد إلى اثنتين وأربعين !!

بهذه الطريقة استطاع رأس المال فى تلك البلاد أن يسيطر سيطرة تامة على الصحف . ومنذ ذلك الوقت والرأى العام واقع تحت رحمة حفنة قليلة من الناس لا يتعدون أصابع اليدين معا . غير أن الذى لاشك فيه أن الناس فى كل زمان ومكان يحبون أن يكون لهم رأى مستقل فى كل مايتصل بشئونهم الداخلية والخارجية . وأنى لهم ذلك وقد حيل بينهم وبين ذلك ، فقد اعتدى أصحاب السلاسل الصحفية على حرية الآخرين من غير أصحاب السلاسل الصحفية ، وحرموهم التعبير عن آرائهم ، والمشاركة الحقيقية فى بناء المجتمع على النحو الذى ترضاه نفوسهم وعقولهم وتهفو إليه آمالهم وأمانيهم .

ويهمنا أن ننبه هنا إلى أن من مصلحة الاستعمار فى وقتنا هذا ، أن تبقى هذه الشركات الصحفية الكبيرة وأنه يحرص عليها حرصه

على بقاء الشركات التى تتجر بالسلاح وغيره من أدوات التدمير فى العالم ، فإنه بالإبقاء على هذه الشركات التى تمثل سيطرة رأس المال يستطيع الاستعمار أن يؤثر فى الدول الضعيفة المتخلفة من جهة ، وأن يخيفها ويزعجها ويهددها بالحرب من جهة ثانية .

وكما يقول الزعيم نهرو إن أى تفكير فى السلام معناه إفلاس تام لشركات الأسلحة . ونحن نضيف إلى ذلك أن أى تفكير فى تحرير الشعوب وإقالتها من عثرتها معناه القضاء التام على التكتلات الصحفية .

وباختصار تام يمكن أن يقال إن حرية الصحف لا يهددها شىء قدر ما تهددها التكتلات الصحفية التى يملكها عدد قليل من الأفراد يسيطرون بها سيطرة تامة على الرأى العام ، ويحرمون بها غيرهم من المشاركة فى تكوين هذا الرأى .

الصحافة والحرب :

سبق أن تحدثنا عن « الصحافة الصفراء » أو الصحافة المثيرة . وقلنا إنها تضر بالمجتمع شعبا وحكومة . غير أن هذه الصحافة المثيرة إنما تقترن بالمجتمع الرأسمالى ، وتعتبر سمة من سماته أكثر مما تقترن بالمجتمع الاشتراكى وتعتبر معلما من معالمه .

ثم إن الصحافة المثيرة لا تكتفي بنشر سمومها في الداخل . بل تنشرها كذلك في الخارج . والسبب في ذلك أنها صحافة تعيش على الحرب ، ولا تستطيع أن تتنفس في جو السلام . فمن مصلحتها أن تقوم الحروب بين الشعوب . لأنها إنما تعيش على الأخبار المثيرة التي من هذا القبيل : خبر واحد فقط يذكر عن دولة من الدول — ولو كان هذا الخبر قليل الحظ من الصحة — ترى فيه الصحيفة التي من هذا النوع عاملا من عوامل الإثارة . والإثارة تتبعها ضخامة التوزيع ، وبالتالي كثرة الأرباح العائدة عليها من هذا الانتشار الواسع الكبير . والصحافة الصفراء صحافة كثيرة التكاليف . ولكن هذه الأموال التي تنفقها لا تشترى بها غير الأخبار الزائفة والحقائق المشكوك فيها والكلام الذي لا طائل تحته ، والتفاهات ونحو ذلك .

وعلى هذا فالصحافة المثيرة ـ فضلا عن كونها تشجع الاستعمار وتعتبر أداة من أدواته ـ فإنها تحارب السلام وترى فيه عدوا من أعدائها ، وتحارب الفضائل ، وحجتها في ذلك أن الأخبار التي من هذا النوع لا قراء لها .

والمقطوع به دائماً أن هذه الصحافة الصفراء تجد لها مجالا

فسيحا ، ومرتعاً خصبا فى المجتمع الرأسمالى . وقلما تجد مثل هذه الظروف المواتية لها فى المجتمع الاشتراكى .

الصحافة والحزبية :

وثمة خطر رابع يهدد الصحافة فى المجتمع الرأسمالى هو خطر الحزبية . وليست الحزبية شرا داهما ما لم تكن قائمة على خطأ فى فهم الحكم . إذ الواجب عليها دائماً أن تكون قائمة على خلاف فى المبدأ أو الفكر . وليست الحزبية شراً كذلك مالم تكن عبارة عن تحكم جماعة فى جماعة ، أوطبقة من الناس فى الطبقات الأخرى . والمجتمع الذى يمارس الحزبية بطريقة مثالية يخدم نفسه خدمة جليلة عن هذا الطريق ، ويخدم الحرية ذاتها إلى الحد الذى يستعصى على المجتمعات المحرومة من هذا النظام . غير أن التجربة التى مرت بمصر فى ميدان الحزبية كانت تجربة قاسية بالمعنى الصحيح ، وعادت بالضرر على الفرد والمجتمع . ففى ظل نظام الحزبية وجدنا الصحافة المصرية ـ إلى جانب كونها صحافة رأى تناضل من أجله جميع الأحزاب ـ فإنها كانت صحافة مثيرة تدعو إلى السخط والاستياء . وفيها مرنت الأقلام على السلاطة والاعتداء ، وأسرفت فى نقد الأشخاص الذين تسلطت

عليهم الأضواء ، فاوسعتهم ذما وتجريحاً وتشنيعاً وتنابزاً بالألقاب وتمزيقاً للأعراض . ولم تكن الصحافة المصرية بدعا من الصحافة العالمية فى جميع هذه الصفات والسمات ، بل إن الصحافة الإنجليزية والأمريكية كانت فى ظل الحزبية المنحرفة صحافة مثيرة من هذا الطراز .

* * *

من أجل هذا بقيت الأحزاب المصرية عندنا تتصارع بالأقلام والآراء إلى أن عقدت معاهدة بين مصر وإنجلترا عام ١٩٣٦ . ثم ألغيت هذه المعاهدة بعد ذلك فى عام ١٩٥٠ . وإذ ذاك رأى بعض القادة وذوى الرأى فى البلاد أن الأحزاب المصرية استنفدت أغراضها ، وأصبحت ولا معنى لوجودها ، وأن البلاد بعد هذا التاريخ فى أمس الحاجة إلى الأحزاب الاجتماعية بدلا من الأحزاب السياسية : فحزب ينادى بمساعدة الفلاح ، وحزب ينادى بمساعدة العمال ، وحزب ينادى بإنهاض المرأة ، وحزب يدعو إلى الإصلاح الدينى ، أو الإصلاح الخلقى ونحو ذلك .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ فقطعت علينا كل هذا التفكير السليم والصراط المستقيم .

خصائص الصحافة فى المجتمع الرأسمالى :

تلك أمثلة بسيطة من الصحافة فى المجتمع الرأسمالى . ولكن هل معنى ذلك أن هذه الصحافة كلها سيئات ؟ كلا — فإن لها وجهاً تبدو فيه الحسنات بشرط أن يتهيأ لهذه الصحف فى المجتمع الرأسمالى من يحسن استخدام الحرية الفردية التى تبنى عليها .

١ — فصحيح ما يقال من أن الصحيفة فى كل هذا النظام لا تتقيد غالبا إلا برأى صاحبها ورئيس تحريرها ، أو بآراء كبار الممولين لها وأصحاب الكلمة النافذة فيها . وصحيح ما يقال من أن حرية الصحف فى المجتمع الديموقراطى الرأسمالى ليست إلا حرية أصحاب هذه الصحف . أما الشعب بهيئاته وطبقاته وأفراده فلا حرية لهم فى آرائهم إلا إذا رضى عنها رؤساء التحرير . وصحيح كذلك أن الحرية لا تأتى بنتائج سيئة إلا إذا أسىء استعمالها ، أو استغلت لمصلحة غير مصلحة المجتمع . ولكن متى كان صاحب الصحيفة رجلا مستقيما بالمعنى الصحيح ؟ وماذا تكون النتيجة إذا كان صاحب الصحيفة من الأشرار الذين هم كثيرون للأسف فى كل مجتمع ؟

إذا صح هذا الرأى الأخير — وهو عند الأكثرين صحيح وأكيد — فإن اختيار رئيس التحرير فى دولة من الدول الرأسمالية لايقل خطورة عن اختيار القاضى أو الأستاذ أو الوزير . وكم يكون العدل مهددا ، والتعليم ناقصا ، والحكم فاسدا لو كان القائمون على هذه المرافق من ذوى النيات السيئة ، أو التهاون الشديد فى تأدية الواجب من حيث هو؟. ولكن كيف يتم هذا الاختيار الدقيق بالقياس إلى رئيس التحرير فى بلد يخضع للنظام الرأسمالى الحر وهو النظام الذى لا يجعل من حق الحكومة أن تتدخل فى تعيين رؤساء التحرير كما تتدخل فى تعيين القضاة والأساتذة والوزراء والمحافظين .

إننا إذن نغبط المجتمعات الرأسمالية على هذه الحرية ، ولكننا فى الوقت ذاته من الذين لا يخفون تخوفهم الشديد من هذه الحرية ، وخاصة حين يمارسها إنسان قليل الحظ من الخلق والضمير ومن النزاهة والاستقامة . أما إذا رزقت الصحافة الرأسمالية برجال معروفين بنزاهتهم فهنا ترتفع الصحافة إلى أعلى درجة من الدرجات ، وتقوم يومئذ بأسمى الرسالات ، وينظر إلى أصحاب هذه الصحف على أنهم رسل المجتمع ، أرسلتهم العناية الإلهية لهديه والأخذ بيده إلى النجاح والتقدم . وعلى هذا فالحرية ميزة من ميزات الصحافة فى المجتمعات الرأسمالية .

٢ — وأما الميزه الثانية من ميزات الصحافة التى تعيش فى دولة ديموقراطية رأسمالية فهى القدرة على إرضاء القارئ الحديث الذى أصبح من العسير إرضاؤه فى العصر الحاضر .

وتفسير ذلك أن القارئ الحديث — وقد خضع لطائفة كبيرة من التطورات فى حياته الخاصة والعامة — أصبح له عقل جديد مخالف كل المخالفة لعقل الجيل الذى سبقه إلى الوجود . وتكونت له عادات عقلية جديدة ، وشهية للاطلاع ، ونهم فى التهام المعارف لم يعرفه أسلافه فى أى بلد من بلاد العالم المتحضر . وهذه الغاية الكبيرة — وهى إرضاء القراء — قلما تتيسر للصحافة إلا فى ميدان التنافس الحر بين الصحف على اختلافها . ومن هنا اتجهت الصحافة الغربية إلى تأليف الكتل الصحفية التى تضم عددا كبيرا من الصحف — كما رأينا ، والغرض من هذا التكتل — غرض ذو وجهين هما :

الوجه الاقتصادى — ونعنى به أن تقوم أرباح الصحيفة القوية بتعويض الخسائر الناجمة من الصحيفة الضعيفة .

والوجه الفنى — هو أن تقتبس صحف السلسلة الواحدة بعضها من بعض ، ويستعين بعضها ببعض ، ويتألف من مجموع

ذلك صحف ومجلات تكون أشبه شيء بالمائدة الحافلة بأنواع المشهيات والأطعمة والمرطبات . فيسيل لها لعاب القارئ وتشبع بها معدته في النهاية .

٣ — إن الصحافة التي يتوفر لها الحرية ، والقدرة على إرضاء القارئ على نحو ماتقدم، لابد أن تكون أصلح للإعلان لأنها أوسع انتشاراً كما رأينا من صالح المعلنين دائماً أن ينشروا إعلاناتهم في صحيفة تصل إلى الملايين من القراء .

فالاعلان وإن كانت له مساوئه التي سبقت الإشارة إليها إلا انه عائد بالربح الكبير على الصحيفة التي لاتقتصر فائدتها من الإعلان على القوة المادية ، ولكنها تفيد منه قوة معنوية . ذلك أن الصحف الغنية أوسع حرية وأقوى على إبداء الآراء من الصحف الفقيرة أو الصحف التي لا تعيش الا على المعونة التي تقدمها الحكومة ، أو تتبرع بها بعض الهيئات أو الأفراد .

الصحافة فى المجتمع الاشتراكى

تمهيد :

يجمل بنا أن نمهد للحديث عن الصحافة فى المجتمع الاشتراكى بالحديث أولا عن تاريخ الحرية والديموقراطية فى هذا المجتمع الاشتراكى . فلقد قامت الثورة الفرنسية المعروفة فى التاريخ ، ونشرت طائفة من الأفكار والمبادئ والشعارات التى منها شعارات : « الحرية والإخاء والمساواة » ونحو ذلك .

وكان العالم كله قبل مجىء هذه الثورة لايفهم للحرية هذا المعنى الذى نادت به الثورة . كان الناس قبلها يؤمنون — أو يكادون يؤمنون — بأن الحرية من حق رجل واحد فقط فى الدولة ؛ هو الحاكم : سواء كان هذا الحاكم ملكا أو أميراً أو سلطانا أو امبراطورا أو خليفة . وقد غالى بعضهم فى ذلك حتى رأوا أن السلطان ظل الله فى الأرض ، وأنه كذلك صاحب الحق المطلق فى السيطرة على الأرض والانتفاع بها ؛ يقسمها بين أتباعه كيفما شاء ومتى شاء . ومن ثم نشأ فى أوروبا وفى الشرق ما سمى يومئذ « بنظام الإقطاع » .

فلما جاءت الثورة الفرنسية قضت على هذا النظام ، و بشرت بمعنى جديد من معانى الحرية ؛ هو معنى الحرية الفردية . وبهذا المعنى الجديد أصبح من حق الفرد فى الأمة أن يعمل مايشاء ، ويقول مايشاء ، ويتصرف كيفما شاء ، ويملك مايشاء ، ويربح مايشاء مادام قادراً على شيء من كل ذلك .

وبهذا المعنى من معانى الحرية أيضاً لم يصبح للحكومة أن تتصرف فى المجتمع الذى تحكمه إلا فى نواح ثلاث ؛ هى ناحية القضاء ، وناحية الأمن فى الداخل ، وناحية الأمن فى الخارج وأما ماعدا ذلك من المرافق العامة فلا شأن للحكومة به على الإطلاق . وإنما الشأن فيه للأفراد وحدهم دون الحكومة التى لا تلى من أمرهم غير هذه النواحى الثلاث التى أشرنا إليها الآن .

غير أن هذه الأفكار التى بشرت بها الثورة الفرنسية جاءت نتيجة لشيء واحد فى الحقيقة . وهذا الشيء هو أن القائمين بالثورة كانوا من الطبقة المتوسطة . وهى الطبقة التى حرمت من الأرض ، وحرمت كذلك من كثير من أسباب الرزق . . . ومن ثم أصبح للحرية على يد هذه الطبقة مفهوم يتفق وأغراضها ، وينسجم وأهواءها ، ويشير إلى السبب الذى من أجله قامت الثورة الفرنسية ذاتها .

وعلى أساس من هذه الأفكار الجديدة نشأت « الرأسمالية » و « الديموقراطية » . ونشأ منها المذهب الفردى أو مذهب الحرية الفردية ، وظهر على مسرح التاريخ دول كثيرة أخذت بهذا المذهب الأخير ؛ منها فرنسا وإنجلترا وأمريكا . . . .

الحرية فى المجتمع الاشتراكى :

غير أن الظروف سرعان ماتغيرت ، والأفكار سرعان ماتبدلت وتطورت بعد انقضاء هذه الثورة التى نتحدث عنها . وظهر من هذه الأفكار « فكرة الاشتراكية » . وعلى أساس من هذه الأخيرة تغير وجه الحياة الأوروبية والأمريكية من جميع جوانبه .

فبعد أن كانت هذه الحياة مؤمنة بحرية الفرد من حيث هو فرد ، أصبحت هذه الحياة مؤمنة بحق الجماعة من حيث هى جماعة. ومعنى ذلك أن الفرد أخذ يقلل من حريته شيئا فشيئا ، ويتنازل عنها للمجتمع شيئا فشيئا . أو أصبح من بعض الوجوه يشبه النحلة فى خلية النحل . ذاتيتها مرتبطة بذات الخلية وشخصيتها توشك أن تتلاشى فى شخصية الخلية . . .

ولكن إلى من آلت إليه الحرية التى كان يتمتع بها

الفرد تمتعاً يوشك ألا يكون له حد إلى ذلك العهد ؟ إنها الحكومة التى أصبحت المالك الحقيقى لهذه الحرية الجديدة . فالحكومة فى المجتمع لاشتراكى هى التى أصبحت تهيمن على كل شى باسم الشعب ، وتملك أو تتصرف فى كل شىء من أجل هذا الشعب .

على أن هذه الاشتراكية فى ذاتها نوعان رئيسيان كما نعرف : اشتراكية معتدلة ، واشتراكية متطرفة . والاشتراكية الأخيرة هى الشيوعية . والشيوعية بغيضة إلى الشعب العربى . والاشتراكية إذا برئت من هذا الغلو والتطرف أصبحت مقبولة . وهذه الأخيرة هى التى يؤمن بها شعب الجمهورية العربية المتحدة .

والحكومة فى ظل هذه الاشتراكية المعقولة تهيمن بالعقل على مرافق كثيرة منها التعليم والمواصلات والصناعة والزراعة والتموين ووسائل الإعلام . وهذا كله فضلا عن القضاء والأمن فى الداخل والخارج .

وهكذا تصبح الحكومات فى ظل النظام الاشتراكى ـ أيا كان نوعه ـ وهى كل شىء بالنسبة للفرد . ومن ثم عظمت مسؤوليات الحكومة الاشتراكية وتضخمت ، وتضاعفت متاعبها بسبب ذلك

أضعافا مضاعفة ، ورضيت الحكومات الاشتراكية لنفسها بهذا الوضع المتعب فى سبيل رفاهية الشعب .

* * *

فى جو من هذه الظروف التى شرحنا بعضها الآن ، وجد الشارع نفسه أمام حالة جديدة من حالات المجتمع يجب أن يضع لها تشريعاً جديداً .

ولكن يجب عليه قبل ذلك أن يفكر فى المعنى الذى استحدث للحرية فى المجتمع الاشتراكى . إذ هى الحرية التى أصبحت تبنى على أساس جديد ؛ هو الأساس الاقتصادى إلى جانب الأساس القديم وهو الأساس السياسى .

وعلى هذا فمن حق الدولة فى المجتمع الاشتراكى أن تستعين بالفرد فى كل مايعود على هذا المجتمع نفسه بالرخاء المادى والنشاط الفكرى والتقدم الحضارى وحماية المجتمع نفسه من جميع الأخطار الداخلية والخارجية . ذلك أن كل فرد فى المجتمع الاشتراكى يعتبر قوة من القوى الشعبية التى يجب على الدولة تنميتها والانتفاع بها بكل الطرق الممكنة .

الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى :

أما « الديمقراطية » فهى نظام من أنظمة الحكم يقوم على سيادة الشعب ، ويكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس ، وتخضع فيه السلطة لرقابة الرأى العام ، وتكفل به العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد .

وعلى هذا فإن الديمقراطية هى الأخرى نوعان : سياسية واجتماعية . وإن كانت كل واحدة منهما فى الواقع مكملة للأخرى.

وطريق الوصول إلى الديمقراطية السياسية هو كفاح الشعوب . وهذا الكفاح دليل على حيويتها . ومن ثم كانت الديمقراطية السياسية من صنع الشعوب . ولا سبيل إلى الظفر بها إلا عن طريق هذا الكفاح الذى تبذله من تلقاء نفسها .

أما الديمقراطية الاجتماعية ــ أو ديمقراطية الزبد والخبز كما يسمونها بذلك ــ فغالباً ما تكون منحة من الحاكم المستنير الذى يعنيه أن يكون محبوبا من شعبه ، مشهوراً بينهم بالعدل والسهر على مصالح الرعية . كما يعنيه فى الوقت نفسه أن يجد من هذا الشعب تجاوبا لكل ما يهدف إليه من وجوده الإصلاح الاجتماعى أو الديمقراطية الاجتماعية .

« والخلاصة » إذن أن الديمقراطية السياسية شيء يتصل ـ كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر ـ بقلب الأمة وعقلها وروحها . وعقل الأمة وقلبها وروحها إنما هو ماضيها وحاضرها ومستقبلها . وليس فى وسع المرء أن يقف موقفاً وسطاً بين قلبه وروحه وعقله . ومن أجل هذا قلنا عن الديمقراطية السياسية : إنها ثمرة الجهود التى تبذلها الشعوب عبر التاريخ . فهى إذن ديمقراطية روحية وعقلية إذا قيست بالديمقراطية الاجتماعية التى هى فى الواقع ديمقراطية مادية ومرهونة دائماً بإرادة الحكومة .

الصحافة والتأميم فى المجتمع الاشتراكى :

كثيراً ما يتساءل الناس : ما هى الطريقة التى نرى بها الفرد فى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى يعبر عن آرائه أو آراء المجتمع الذى يحيط به ؟

كيف يستطيع الفرد أو المواطن العادى فى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى أن يتخذ من الصحافة وسيلة للتعبير عن آرائه

بعد أن حيل بينه وبين التعبير عن هذه الآراء فى ظل النظام الرأسمالى ؟ وهو النظام الذى قلنا إن حرية الصحافة فيه محصورة فى حفنة بسيطة من الناس هم رؤساء التحرير ؟

إن السبيل الوحيد لإتاحة فرص التعبير لجميع المواطنين — أو على الأصح للقادرين منهم على هذا التعبير فى المجتمع الاشتراكى — هو أن تضع الدولة يدها على جميع أجهزة التعبير وأن تملكها باسم الشعب ولمصلحة هذا الشعب . وللدولة الاشتراكية أن تملك الآلات والأجهزة التى لا يمكن بدونها إصدار صحيفة من الصحف . ومن ثم كان من أولى خصائص الصحافة فى المجتمع الاشتراكى ـ كما سيأتى ذكر ذلك ـ أنها صحافة هيئات وقطاعات ، وليست صحافة أفراد أو آحاد أو احتكارات .

ولقائل أن يقول : ما للدولة وللمطابع والأدوات اللازمة لإصدار الصحف ؟ والجواب عن ذلك أن الدولة حين أرادت أن تنشر التعليم وتحمل مسئوليته كاملة على عاتقها أكثرت من بناء المدارس والمعاهد والجامعات . وحين أرادت أن تهيمن هيمنة ما على العلاج أقامت المعامل والمستشفيات ، وعملت بقدر استطاعتها على توفير العلاج . فهذا الذى صنعته الدولة بالتعليم

والعلاج والتموين والمواصلات هو ماينبغى أن تصنعه بالصحافة والطباعة وبقية وسائل الإعلام .

غير أننا نعود هنا فنقول ماسبق أن قلناه من أن هناك فرقا واضحا بين تأميم وسائل الإعلام أو الفكر ، وتأميم هذا الإعلام أو الفكر .

من أجل هذا انشأت الدولة عندنا فى مصر ما يسمى « بالدار القومية للطباعة والنشر » وأشرف على هذه الدار وزير الدولة لشؤون الإعلام وجعلت تصدر ألفاً وخمسمائة كتاب فى السنة الواحدة على الأقل !!

وإلى جانب هذا نجد مايسمى « بمطابع الشعب » وهى دار تابعة رأساً للاتحاد الاشتراكى العربى بالجمهورية العربية وتقوم على نشر الكتب الجامعية والمدرسية فضلا عن النشرات التى تصدر عن الهيئات الحكومية وغير الحكومية ، وعن الصحف الإقليمية التى سبق أن تحدثنا عنها فى فصل قائم بذاته من فصول هذا الكتاب .

فيالها إذن من نهضة كبيرة فى الطباعة لها ما بعدها إن شاء الله !!

« والخلاصة » إذن إن على الدولة فى المجتمع الاشتراكى أن

تقوم بإنشاء المطابع الضخمة على نحو ما تقوم بإنشاء المدارس والمستشفيات الكبيرة. وعليها أن تبيح لمن أراد من أبناء الشعب أن يطبع فيها ما يشاء من الصحف أو الكتب أو الدوريات أو النشرات بما لا يزيد مطلقا عن « نفقات التكلفة » . كل ذلك بشرط واحدفقط هو ألا يضر هذا الإنتاج الفكرى بالأوضاع الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فى الجمهورية العربية .

الصحافة في مجتمعنا
الديموقراطى الاشتراكى التعاونى

نشر الأستاذ المؤرخ الإنجليزى « أرنولد توينبى » الذى زار القاهرة فى أواخر سنة ١٩٦١ مقالا له فى صحيفة « الأوبزرفر » الإنجليزية بعنوان: « ماذا رأيت فى القاهرة » ونقلته صحيفة « الأهرام » إلى اللغة العربية ثم نشرته بعددها الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ جاء فيه :

« إن الثورة الوطنية التى تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة منذ سنة ١٩٥٢ هى فى الواقع جزء من حركة عالمية لإقرار العدالة الاجتماعية فى العصر الذى نعيش فيه. ولكن تحسين الحياة لا يعنى رفع مستوى المعيشة المادى فقط ، بل يعنى فوق كل شيء تزويد أبناء الشعب بالثقة فى أنهم قادرون على تغيير أسلوب حياتهم معتمدين فى ذلك على نفوسهم . كما يعنى كذلك إطلاق الجهود التى ربما كانت مكبوتة منذ أجيال ؛ وإن كانت مترسبة فى أعماق الطبيعة البشرية .

« والثورة القائمة فى الجمهورية العربية المتحدة شبيهة بالثورة

السلمية الاجتماعية التي قامت في أوائل هذا القرن في الدول الإسكندناوية وفي بريطانيا.

« فمنذ خمسة آلاف سنة والجماهير في أسفل وادي النيل تكد وتشقى لتوفير النعم للأقلية المحظوظة. والجماهير في العالم كله تطالب اليوم بنصيب من هذه المكاسب نفسها. ومطلبها هذا لا شك معقول. فالأساليب التكنولوجية الحديثة جعلت تحقيق العدالة الاجتماعية أمرا ميسوراً من الناحية العملية. ولهذا فإن الثورة الاجتماعية التي كان المفروض أن تقوم منذ زمن طويل أصبحت أمراً محتوماً في كل مكان على وجه البسيطة ».

* * *

بدأنا بهذه الكلمة السابقة للأستاذ «توينبي» — وهو من أكبر أساتذة التاريخ الحديث — لكي ندرك أننا بهذه الثورة التي نعيشها الآن إنما نحاول أن نلحق بركب الحضارة الإنسانية وأن ننفذ مشيئة التاريخ الذي أجبرنا على القيام بدورنا في حركة العدالة الاجتماعية.

وللمجتمع في الجمهورية العربية الآن مقومات ثلاثة يدل عليها العنوان الذي اخترناه بأنفسنا لهذا المجتمع:

أولها الديموقراطية، وثانيها الاشتراكية، وثالثها التعاونية. ومن ثم أصبح واجبا على الصحافة وغيرها من وسائل

الإعلام العمل على حماية هذا النظام لأنه نظام نابع من تاريخنا وكفاحنا ، نابع كذلك من احتياجاتنا وآمالنا وأهدافنا .

ثم إن لكل مقوم من هذه المقومات الثلاثة مدلولا خاصا في هذا النظام .

فأما « الديمقراطية » فمعناها عند الأوروبيين حكم الشعب بالشعب وللشعب ومعناها في مجتمعنا حق الشعب في التعبير عن رأيه ، وحقه في إتاحة الفرص المتكافئة لجميع أفراده ، وحق الجماعة في أن ترسم لنفسها الحياة التي تختارها بمحض إرادتها .

وأما « الاشتراكية » فمعناها في مجتمعنا كذلك ملكية الشعب لوسائل الإنتاج والانتفاع العادل بهذه الملكية . والاشتراكية في بلادنا لا تستهدف إلغاء الملكيات الخاصة كما تفعل الاشتراكية الماركسية ، وإنما تستهدف التقريب بين الطبقات قدر المستطاع . والاشتراكية التي نؤمن بها نابعة من ديننا قبل كل شيء . فدين الدولة الرسمي — وهو الإسلام — يحض على أن يؤخذ من مال الموسرين حقوق الفقراء المعدمين . وليس يرضى أن يبقى المال دولة بين الأغنياء فقط وإن كان تاريخنا خاليا من الصراع الطبقي بالمعنى المعروف في الدول الغربية ، وليس الصراع الذي خلق التفكير عند هذه الدول في الاشتراكية الماركسية وغير الماركسية .

معنى ذلك أننا لا ندعى أن الاشتراكية التى نأخذ الآن بها فلسفة من الفلسفات ؛ كما نجد ذلك فى الاشتراكية الأوروبية . ولا ندعى أنها تطور تاريخى كانت له مقدمات ، كما حدث ذلك فى تلك الأمم الأوروبية . ولا ندعى أنها جاءت نتيجة للصراع الطبقى أو الصراع الفكرى ، كما حدث ذلك بالفعل فى تاريخ الأمم التى نشير إليها . إن الاشتراكية التى نمارسها فى أيامنا هذه لا تخرج عن كونها طريقا من طرق الحياة وجدنا فيه حلاً لكثير من المشكلات التى نئن منها فى الوقت الحاضر . ومن أولاها بطبيعة الحال مشكلة الثروة والعدالة المطلوبة لتوزيع هذه الثروة .

أما « التعاونية » — وهى الضلع الثالث من أضلاع المثلث الهندسى الذى يمثل مجتمعنا الحديث — فالمقصود بها ضم الجهود الفردية بعضها إلى بعض فى سبيل غاية مشتركة هى إسعاد الشعب .

وتطبيقا لذلك أصبح للتعاون الاشتراكى فى مجتمعنا هذا أربع مؤسسات إلى الآن هى :

١ — مؤسسة التعاون الزراعي .

٢ — مؤسسة التعاون الصناعى .

٣ — مؤسسة التعاون الاستهلاكى .

٤ — مؤسسة التعاون الإسكانى .

* * *

تلك هى الصورة الكاملة للمجتمع الذى رسمناه بأنفسنا .

ولكن من الذى يقوم على حماية هذه الصورة وتحقيق الأهداف التى تهدف إليها ؟ إنه التنظيم السياسى المعروف بيننا « بالاتحاد الاشتراكى العربى» . وهو تنظيم يجمع كل أفراد الشعب ليؤلف منهم قاعدة شعبية كبرى على أساس من الوحدة الوطنية القوية .

والغرض من هذا الاتحاد هو الوصول إلى حل ممكن لأهم المشكلات القائمة فى المجتمع . والغرض منه كذلك دفع عجلة التطور والتقدم من أجل بناء الأمة بناء سليما من جميع نواحيها . والغرض منه آخر الأمر ، مراقبة الجهاز الحكومى فى تنفيذ المشروعات التى تتجدد من وقت لآخر .

* * *

ليس من قصدنا فى هذا الكتاب أن نشرح القواعد التى بنى عليها المجتمع أو الركائز التى يرتكز إليها أو الفلسفة التى يصدر عنها . لكننا قد اضطررنا إلى الإشارة العابرة إلى شىء من ذلك لنقول إننا أصبحنا فى وضع جديد من أوضاعنا السياسية والاجتماعية لم تألفه الصحافة فيما مضى من العهود التى مرت بها . وفى هذا الوضع الجديد وجدنا الوسائل الإعلامية كلها قد أصبحت ملكاً للدولة ، وذلك فيما عدا الصحافة وحدها

فإنها أصبحت ملكاً للاتحاد الاشتراكي العربي . وهذا يسوقنا إلى الحديث عن القرار الخاص :

قرار بتنظيم الصحافة :

فى الرابع والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بتنظيم الصحافة آلت به ملكية المؤسسات الصحفية الموجودة فى الجمهورية العربية إلى الاتحادالقومى . وهوالاسم القديم للاتحاد الاشتراكي العربى فأصبح هذا الاتحاد مالكاً لهذه المؤسسات . ونص القرار على أنه لايجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد . ويقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون كل الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد وبصفة دورية . ولايستثنى من ذلك غير المجلات والنشرات التى تصدرها الهيئات العامة والجمعيات العلمية والنقابات .

وفى المذكرة الإيضاحية التى صحبت القرار عبارة هذا نصها :

« إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لامناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطياً اشتراكياً تعاونيا . بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لقيام اتحاد قومى يوجه العمل الوطنى الإيجابى إلى بناء

المجتمع على أساس من سيادة الشعب ، ويحمل بنفسه مسئولية العمل لإقامة هذا البناء .

« وإذا كان منع سيطرة المال الخاص على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره إحدى الطرق القوية إلى إقامة ديمقراطية حقة ، فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه الوسائل وفاعليتها مما لاينكره أحد . ووجود أية سيطرة لاتستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تجنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع . كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .. »

هكذا تبدلت الحال غير الحال ؛ وأصبحت الصحافة ملكا للاتحاد الاشتراكى العربى وليست ملكا لأفراد . وكان من الضرورى أن يستتبع ذلك اختلاف فى مفهوم الصحافة ذاتها . فلم تصبح الصحافة الآن وسيلة للدعاية الفردية أو الحزبية ، ولا وسيلة كذلك للتحريض أو الإثارة أو شراء القارئ بأى ثمن ، ولو كان ذلك على حساب الأمة . بل أصبحت الصحافة تنظيما جماعياً يهدف إلى الإعلام الموضوعى البحت وتزويد القارئ بالأخبار العامة

فى الداخل والخارج ، كما يستهدف كذلك خدمة الجماهير من النواحى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية . ولم تنس الصحافة الاشتراكية مع ذلك — ولا ينبغى لها أن تنساه بحال من الأحوال — أن من هذه الأهداف فى نهاية المطاف هدف التسلية والإمتاع الذى قلنا إن الصحافة بدونه لا تصبح خليقة باسمها ، ولا جديرة بمكانتها اللائقة بها فى المجتمع .

نعم — ورد فى الفقرة السابقة وصف للصحافة الاشتراكية بأنها الإعلام الموضوعى . ولهذا الوصف الآخر قيمته الكبرى فى هذا المجال . إذ الفرق كبير بين الإعلام الموضوعى والإعلام الذاتى . فالأخير صفة من صفات الصحافة فى المجتمع الرأسمالى . والأول صفة من صفات الصحافة فى المجتمع الاشتراكى . والجريدة أو المجلة — شاءت أم لم تشأ — مؤسسة اجتماعية وظيفتها الأولى نقل الأنباء بصفة موضوعية خالصة . ووظيفتها الثانية الترويج للفلسفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تسود المجتمع . وقد تكون الصحيفة فى ذاتها سبباً من أسباب هذه الفلسفات . والصحافة فى المجتمع الاشتراكى مسئولة فى نهاية الأمر عن أن تخلق الجو الذى تتربى فيه جميع الشخصيات القيادية التى يحتاج إليها المجتمع فى مرحلة حاسمة كالمرحلة التى نحن فيها الآن . .

وبذلك تصبح الصحافة هي السلطة الرابعة أو الخامسة في الدولة ، لأن السلطات الآن أصبحت كما يلي : السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وسلطة الاتحاد الاشتراكي العربي ، الصحافة !!

* * *

تلك هي الظروف التي وجدت فيها الصحافة الاشتراكية في عهدنا الحاضر . فما علاقة ذلك بالسياسة التي لا بد أن تتميز بها كل صحيفة عن غيرها من الصحف في هذا المجتمع الحاضر ؟

صحيح إن الصحف التي تملكها هيئة واحدة كهيئة الاتحاد الاشتراكي العربي لابد أن تكون لها سياسة واحدة ؛ هي الدفاع عن الإطار العام الذي وجد من أجله الاتحاد — وهو هنا إطار المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني . ومعنى ذلك أن من أولى التبعات التي تقع على كاهل الصحف أن تجعل النـاس يؤمنون بهذه المبادئ الجديدة ، ويفهمون هذه السياسة الجديدة دون أن ترتكب في سبيل ذلك خطأ يتصل بتزييف الأخبار أو تشويه الحقائق .

ولـكن لا مفر مع ذلك من أن تكون لكل صحيفة من الصحف في المجتمع الاشتراكي سياستها الخاصة بها ، وطريقتها التي تجذب القراء إليها . وإنما يكون ذلك بطرق :

منها طريق « الافتتاحيات » التى هى بمثابة المنبر الخاص للمجلة أو الجريدة: فهذه جريدة تتميز بالعنف والشدة فى معالجة المشكلات الهامة ، وتلك جريدة تمتاز بالاعتدال والتوسط فى معالجة هذه المسائل . ثم هذه جريدة ثالثة تمزج بين السياستين معاً ، فتظهر العنف والشدة فى بعض القضايا التى تهم الجمهور ، وتكف يدها أحياناً عن بعض القضايا الأخرى أو تعالجها برفق ولين وهكذا ..

وهناك صحف تفخر بأن أحكامها مستقيمة وأنها منزهة عن الهوى والغرض . وهناك صحف أخرى تفخر بأنها أقدر من سواها على تسلية القراء وإمتاعهم والترفيه عنهم فى خضم هذه الحياة المملوءة بالمتاعب والأحزان ، بل المحرومة من كل أسباب المرح أو الفرح والابتهاج !

«والخلاصة» حتى الآن : أنه وإن كان الإطار العام للمجتمع الذى نعيش فيه لا يقبل التغيير والتبديل بعد أن تحدد هذا النوع من التحديد ، فإن الصحف على اختلافها تستطيع فى داخل هذا الإطار الجديد أن تحتفظ كل واحدة منها بالسياسة التى تختارها لنفسها ويعرفها القراء بها . وهذا الاختلاف بين الصحف لا غنى عنه مطلقاً فى أى مجتمع مهما كان النظام الذى يرضاه أو نوع الحكم الذى يخضع له .

* * *

ننتقل من ذلك إلى الكلام عن مزايا الصحافة فى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى على نحو ما يلى :

١ — الصحافة الاشتراكية صحافة هيئات وجماعات :

قلنا إن من أوضح مايميز الصحافة فى المجتمع الاشتراكى عنها فى المجتمع الرأسمالى أنها صحافة لاتعبر عن حفنة قليلة من الناس ، ولا يمكن أن تكون صدى لرأى فرد بعينه من الناس مهما كان سلطان هذا الفرد وسيطرته على الناس . بل يجب على الصحافة الاشتراكية أن تعبر عن الهيئات والجماعات وسائر القطاعات فى الأمة ومن حق كل واحدة من الهيئات أن يكون لها منبر عام تخاطب الناس من فوقه . فإن كان لها من الإمكانيات المادية ما يكفى لهذا الغرض فذاك ، وإلا فإن من واجب الدولة فى هذه الحالة أن تساعدها فى تذليل تلك الصعوبة .

فكل هيئة من الهيئات التى يتألف منها المجتمع يجب أن تؤثر فيه دائما من وجهين :

الأول : فى الوسط الخاص بهذه الهيئة أو الدائرة التى تعيش فيها .

والثانى : فى الوسط العام وهو المجتمع أو الدولة .

وعلى هذا فيجب أن يكون لهذه الهيئة رأى فى هذين الميدانين معاً، ويجب عليها أن تشارك بجهودها الفكرية أو اتجاهاتها الاجتماعية أو ميولها السياسية أو بهما على السواء . . . ومن تفاعل الآراء والاتجاهات فى جميع هذه الميادين السابقة يظهر مايسمى بالرأى العام ، كما تظهر الاحتياجات التى تحتاج إليها الهيئة فى داخل القطاع العام أو الخاص .

إن مقياس الرقى الصحيح لكل جماعة من الجماعات هو صحافتها المعبرة عن آرائها واتجاهاتها . والجماعة المحرومة من صحافة كهذه تظل محرومة من أسباب التقدم المادى والمعنوى حتى يهيء الله لها جواً تتمكن فيه من الوصول إلى هذا الهدف .

فالمدرسة والمعهد والجامعة والمؤسسة والهيئات والجمعيات والنقابات كنقابة المعلمين ونقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة ، والمصلحة الحكومية سواء أكانت على هيئة وزارة من الوزارات أم إدارة من الإدارات — كل وحدة من هذه الوحدات يجب أن تكون لها صحيفتها التى تؤدى بها جميع الأغراض المتقدمة . وبدون ذلك لا يصح لنا أن ندعى أننا فى مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى :

٢ — الصحافة الاشتراكية صحافة المسئولية الاجتماعية :

اتفق الباحثون على أن الصحافة فى المجتمع الرأسمالى تبنى على نظرية من نظريات الإعلام — هى نظرية الحرية المطلقة — فى حين أن الصحافة فى المجتمع الاشتراكى تبنى على نظرية أخرى من نظريات الإعلام — هى نظرية المسئولية الاجتماعية . والواقع أن هذه النظرية الأخيرة ليست إلا شكلا من أشكال الحرية المطلقة — ولكن بعد تعديلها وتهذيبها وإحداث الملاءمة بينها وبين مصالح الجماعة . فبعد أن كان الناس فى ظل النظرية الأولى أحراراً فى أن يفعلوا مايشاءون ، ويقولوا ما يشاءون ، ويربحوا ما يشاءون ـ لا رقيب عليهم فى ذلك من مجتمع أو حكومة ـ أصبح الناس فى ظل النظرية الأخيرة مقيدين تقييداً يوشك أن يكون تاماً بمصلحة المجموع ، ولا فرق بين الحرية فى ظل النظرية الأولى والحرية فى ظل النظرية الثانية إلا من هذه الناحية ، فالصحافة التى تؤمن بنظرية المسئولية الاجتماعية لاتلتفت إلى الأخبار الشخصية . ولا تهتم بالمواد الصحفية التى قلنا إنها تهدف إلى « الفضول العام » ، وإنما تعنى العناية كلها بالمواد الصحفية التى تهدف إلى « الصالح العام » .

والصحافة إزاء هذا القانون العام هى الصحافة بالمعنى الواسع ، — ونعنى بها الصحافة المقروءة التى تتمثل لنا فى المجلة والجريدة ، والصحافة المسموعة التى تتمثل لنا فى الراديو ، والصحافة المرئية ممثلة فى السينما والتليفزيون .

إن الصحيفة الاشتراكية هى التى تعيش الآن مع العامل والفلاح وتصف لنا حياة الصيادين فى جهات نائية كالقرى المحيطة ببحيرة البرلس ، وهى جهات ينعدم فيها العمران فى الشتاء ونحو ذلك !!

والصحيفة الاشتراكية هى التى تعيش مع الطالب الذى ترك أهله وقريته وسكن القاهرة وأصبح فيها بعيداً عن أبويه ، يتعرض للجوع أحيانا ، وللمرض أحيانا ، وللإفلاس أحيانا ، ويحتاج فيها إلى الكتاب الذى يستذكر فيه دروسه فلا يجد الثمن الذى يدفعه لشرائه !!

والصحيفة الاشتراكية هى التى تزج بنفسها فى أعماق الأحياء « البلدية » فترى الأرامل اللائى مات أزواجهن بعد أن تركوا لهن حفنة من الأطفال أو الأشباح الآدمية التى تنتظر المعونة المادية من « مصلحة الضمان الاجتماعى » فلا تأتيها هذه المعونة المادية إلا بشق الأنفس ، أو بصورة لا تساعد الأرملة على أن

تحصل لأولادها على القوت الضرورى !!

لست أريد أن أندفع فى سيل من هذه الأمثلة التى تزعج بال المصلحين فى الأمة ، وتقض مضاجع ذوى العدل والضمائر الحية من رجال الحكومة ، ولكننى اكتفيت بالإشارة إلى أمثلة من العمل الاشتراكى الصحيح الذى ينتظر من صحافتنا الحاضرة .

ومن الحق أن أقول هنا مع ذلك إن صحافتنا هذه قد بدأت تدرك هذه الأفكار إدراكا جيدا ، وتقوم بعملها الاشتراكى قياماً حسناً . والأمثلة على هذا كثيرة تطالعنا بها الصحف فى كل يوم . . . صحيح إن المفاهيم الاشتراكية التى تهدف إليها لم تستقر بعد فى نفوس الشعب ؛ وخاصة « طبقة العوام » وهى طبقة حرمت الثقافة التى تعين على هذا الفهم . ولكن الصحافة العامة تجاهد جهاداً كبيراً جداً فى هذا السبيل ، وتحاول أن تفهم الطبقات الدنيا من الشعب : أن الاشتراكية ليس معناها أن تأخذ حقك وتنكر حقوق الآخرين . بل إن الاشتراكية معناها أن تعطى لبلدك ومواطنيك أكثر مما تأخذ من هذا البلد وهؤلاء المواطنين. وإن كانت هذه درجة من درجات الاشتراكية التى ننشدها لا تبلغها إلا الطبقات العالية من حيث الثقافة والشعور ومن حيث الخلق وعلو النفس وطهارة الضمير .

٣ — الصحافة الاشتراكية تبنى المجتمع :

ولا يمارى أحد فى أن الصحافة الاشتراكية تمتاز بأنها صحافة بناءة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . وفرص البناء الجديد أمام الصحافة فى مجتمعنا الجديد كثيرة لا سبيل إلى حصرها . فقد قلنا إننا نعيش ثورات ثلاثا فى وقت واحد : نعيش ثورتنا السياسية ونعيش ثورتنا الاقتصادية ونعيش ثورتنا الاجتماعية . تلك ميادين ثلاثة تتسع لجميع العاملين المخلصين من أبناء هذه الأمة . ويمكن أن تضاف إليها ثورة رابعة هى ثورتنا الثقافية .

ولقد كانت الصحف المصرية فى العهود السابقة لا تعيش فى الغالب إلا ثورة واحدة فقط ؛ هى الثورة السياسية التى كان هدفها الخلاص من الاستعمار والحصول على الاستقلال . وقلما كانت تلك الصحف فى الماضى تعنى بالميدان الاقتصادى أو الميدان الاجتماعى . أما الصحافة فى الوقت الحاضر فقد وجدت نفسها مضطرة إلى مواجهة هذه المطالب الثلاثة أو الأربعة فى وقت معاً :

« فالمطلب الاقتصادى » هو إقامة اقتصاد وطنى قومى متحرر

من الاستغلال الأجنبي ومن الاحتكار بجميع أشكاله وصوره .

« والمطلب الاجتماعى » هو الأخذ بيد الطبقة الكادحة والطبقات الفقيرة المحرومة من أبسط حقوق الحياة وهكذا .

وكل مطلب من هذه المطالب الثلاثة بحاجة إلى جهود كبيرة حتى يتحقق للأمة على النحو الذى يرضى كرامتها ويتفق وماضيها .

من أجل ذلك أصبحت التبعة الملقاة على الصحافة أضعاف التبعة الملقاة على التربية والتعليم . إذ المدارس تقوم على تربية صغار المواطنين الذين لا يتجاوز عددهم ١٠٪ من مجموع الأمة على حين أن الصحافة مسئولة عن تعليم عدد كبير يتجاوز هذه النسبة بشىء كثير . ذلك أن الصحافة فى هذا العصر الذى نسميه « عصر الشعوب » هى المعلمة الأولى لهذه الشعوب . ولا تستطيع فى وقتنا هذا أن تتخلى عن مهمتها بوجه من الوجوه .

٤ — الصحافة الاشتراكية تقوم بتثقيف الجمهور

الفرق كبير جداً بين التعليم والإعلام . والتعليم يؤدى بالطالب إلى نيل شهادة فى فرع من فروع المعرفة أو فى جملة صالحة من أوليات هذه المعرفة . والإعلام يؤدى بالمواطن إلى

الوقوف على المعلومات والحقائق التى لا بد منها ليكون على صلة بالمجتمع الذى يعيش فيه أو بالعصر الذى ينسب إليه.

وكما أن من وظائف الإعلام — أيا كان نوعه — تزويد المواطنين بالأخبار الداخلية والخارجية — فكذلك من وظائف الإعلام تزويد المواطنين بالقدر الكافى من المعلومات والحقائق عن القطاعات التى يتألف منها المجتمع، أو الهيئات والجماعات والمرافق العامة التى لهذا المجتمع، وعن الجهاز الحكومى الذى يخضع له المواطنون على اختلاف طبقاتهم، وعن السلع التى يحتاج إليها المواطنون فى حياتهم، وعن مدى التقدم الذى أصاب البلاد فى الزراعة والتجارة والصناعة. وباختصار: يقوم الإعلام بإمداد المواطنين بجميع المعلومات التى تشعرهم بأنهم ليسو معزولين عن البيئة التى يعيشون فيها.

على أن للإعلام وظيفة أخرى فوق ما تقدم، هى إمداد المواطن بشتى المعلومات لا عن وطنه الذى يضمه فقط، ولكن عن الأوطان التى يشتمل عليها الكوكب الأرضى. فالقارئ الحديث تواق إلى أن يعرف الكثير عن الهند وعن الصين وعن غيرها من أقطار القارة الأسيوية، وبه شوق كذلك إلى معرفة أخبار القارتين الأوربية والأمريكية.

أتدرى ما الغرض من كل ذلك فى حقيقة الأمر ؟

إن الغرض الرئيسى هو التعرف إلى هذه الشعوب على اختلافها . وفى التعرف إلى الشعوب عن هذا الطريق ما يقف حائلا فى بعض الأحيان دون قيام الحروب . وإنها لغاية كريمة من غايات الصحافة العالمية فى وقتنا هذا ما أخلقها أن تتوخاها وتسعى إليها بجميع الطرق ! !

٥ — الصحافة الاشتراكية صحافة تساعد على التخصص :

قلنا إن الصحافة المتخصصة علامة من علامات رقى الأمة ، والأمم التى يكثر فيها هذا النوع من الصحف أمم بلغت أشواطا بعيدة المدى فى ميادين المعرفة . ولولا ذلك لما قام فيها هذا النوع من أنواع الإعلام — ونعنى به الصحافة المتخصصة .

والصحافة الاشتراكية تسعى دائماً إلى الأخذ بيد المهن الحرة ، ويعنيها كذلك أن تتقدم كل مهنة من هذه المهن ، ويكون من مجموع هذا التقدم الذى تقوم به تقدم ملموس فى المجتمع .

وإذا كانت الصحافة الاشتراكية موضوعية أكثر منها ذاتية ، فإن أقصى ما تصل إليه الموضوعية فى الواقع إنما يكون فى ميدان العلوم والفنون والآداب ، ويتجلى ذلك فى الصحف العلمية والفنية

والنقدية . ولا شك أن هذه الصحف يلتزم فى موادها على الدوام المنهج الموضوعى قبل كل شىء .

وإذا كان التثقيف هدفا رئيسيا من أهداف الصحافة الاشتراكية ، فإن هذا التثقيف يتم للمواطن عن طريق الصحف المتخصصة . فالقارىء المهتم بالزارعة لأنه مشتغل بالزراعة يجرى وراء الصحف الزراعية ، والقارىء المهتم بالهندسة أو الطب أو التربية يفعل مثل ذلك . وبهذه الطرق تنمو معلومات المواطنين ، كل فى الميدان الذى اختاره ووجد فيه نفسه ومواهبه وميوله ورغائبه .

من أجل هذا قلنا إن على الدولة أن تنشىء « مطابع للشعب » تأخذ بيد الصحافة المتخصصة ، وعليها أن تنشر هذه المطابع لا فى العاصمة وحدها ولكن فى الأقاليم التى تتألف منها الجمهورية العربية كلها . وإذ ذاك لا يصبح هناك عذر لتخلف هذين النوعين من أنواع الصحف .

٦ ــ الصحافة الاشتراكية تنشىء القيادات الجديدة في المجتمع :

كان على الصحافة فى العهود السابقة أن تقدم للجمهور نماذج خاصة من القادة. وكان أكثر هؤلاء القادة من المشتغلين بالسياسة والصحافة ، أو بمعنى آخر كانوا زعماء أحزاب وأصحاب صحف تتكلم بلسان كل حزب من هذه الأحزاب. وكان هؤلاء وهؤلاء هم أبرز ما عرف المجتمع المصرى من النماذج القيادية فى تلك العهود التاريخية.

والآن وفى ظل النظام الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، أصبح المجتمع بحاجة ماسة إلى طراز جديد من القادة.

فنحن بحاجة إلى القادة السياسيين الذين يرسمون لنا ـ وبمشاركتنا ـ صورة للمجتمع الذى نعيش فيه من الناحية السياسية، آخذين على أنفسهم المحافظة على هذه الصورة بأرواحهم وعقولهم وقلوبهم ونفوسهم ، وكتاباتهم وأحاديثهم

ونحن بحاجة إلى القادة الاجتماعيين الذين لايحصرون عنايتهم فى ميدان واحد فقط من ميادين الإصلاح الاجتماعى

ـ كما كان الحال فى الماضى ـ بل يتوزعون على ميادين كثيرة من ميادين هذا الإصلاح .

فهذا ميدان لإصلاح الريف ، وهذا ميدان لإصلاح العمال ، وهذا ميدان لإصلاح التعليم ، وهذا ميدان لإصلاح العلاج ، وهذا ميدان للنظر فى الطبقات الفقيرة ، وهذا ميدان لإصلاح الصحافة نفسها . وهكذا .

ونحن فى حاجة إلى القادة الاقتصاديين . وقد كان اقتصادنا القديم بحاجة إلى شخصية واحدة فقط كشخصية الزعيم الاقتصادى طلعت حرب . أما نحن فى المجتمع الجديد فحتاجون إلى شخصيات عديدة من هذا النوع يتوزعون على المرافق الاقتصادية العامة ، ويختص كل واحد منهم بمرفق واحدمنها ويقدم للوطن كل يوم جديداً من الإصلاح فى هذا المرفق أو ذاك .

* * *

صحيح أن كل واحد منا قائد فى محيطه . فالمعلم قائد فى مدرسته ، والقاضى قائد فى محكمته ، والمهندس والطبيب كل منهما قائد فى بيئته الضيقة التى يعيش فيها وهكذا . ولكننا نهدف إلى القيادات العامة التى توجه الجماهير وترسم الخطط وتقوم بالأبحاث والإحصاءات وتتكهن بالمستقبل . ومن حسن الحظ أن مجتمعنا الاشتراكى يأخذ بكل هذه الأسباب مجتمعة ، وإن صحافتنا

الاشتراكية تعينه على الوصول إلى غايته، وتقدم لنا كل يوم قائداً جديداً فى محيطه و بيئته .

٧ — الصحافة الاشتراكية صحافة القيم الجديدة والمواطن الجديد :

إن الذى لا يمارى فيه أن المجتمع الجديد بحاجة ماسة إلى المواطن الجديد وإلى القيم الجديدة والعقول الجديدة . ونحن نعنى كل كلمة من هذه الكلمات السابقة ، ولا نذكر إحداها عبثاً أو من قبيل الوهم أو الخيال .

نحن فى حاجة إلى المواطن الذى يدرك أنه جزء لا يتجزأ من المجتمع ، وأن كل عمل يهمل فيه تعود خسارته عليه وعلى هذا المجتمع . إنه إذن مسئول أمام الله والوطن عن كل نعمة من النعم التى يتمتع بها كالصحة والمال والولد ، وإنه مسئول أمام الله والوطن عن كل ساعة تمر عليه وهو بكامل صحته وعافيته وقدرته على العمل .

نحن بحاجة إلى القيم الجديدة ، ومن هذه القيم ــ وهى كثيرة ــ الشعور التام بالعدالة ، فليس من العدل فى شىء أن

يشكر المواطن الجديد ما كان لآبائه وأسلافه من فضل فى بقاء هذا الوطن الذى يستمتع بكل ميزاته وخيراته .

وأخيراً ... نحن فى حاجة إلى عقول جديدة تفكر معنا فى هذه الأوضاع ، وتخطط للمستقبل ، وتشاركنا فى تحقيق هذه الخطط . فأصحاب الأفكار القيمة والاتجاهات السليمة هم الذين يؤلفون الصفوف الأولى فى كل الميادين . والمصلحون والكتاب والأدباء والمفكرون ورجال الأبحاث ورجال الصحافة يكونون صفوفاً متراصة من صفوف الأمة . والصحافة وحدها هى القادرة على الكشف عن هذه العقول الكبيرة والنفوس القوية التى تظهر على مسرح الحياة يوماً بعد آخر . وهى المسئولة أمام المجتمع عن معرفة هؤلاء القادة وتقديمهم إلى الشعب وتشجيعهم بأكثر مما تشجع على ظهور نجم جديد من الممثلات والممثلين والفنانات والفنانين .

* * *

هذا مثال واحد فقط من أمثلة القيم الجديدة التى يجب أن تدعو إليها صحافتنا فى الوقت الحاضر . وهناك طائفة أخرى من هذه القيم لا يتسع المجال لذكرها .

٨ — الصحافة الاشتراكية صحافة التسلية المهذبة :

تقوم الصحف الاشتراكية بهذه الوظيفة الهامة من وظائف الصحافة من حيث هي. وهي وظيفة الإمتاع والتسلية ولكن في حدود الشرف والعفة وطهارة اللسان والقلم ... فبعد أن كانت الصحافة في العهود السابقة تهتم بالفضائح ، وتسعى وراء الأخبار التافهة أو الذاتية أو الشخصية ، وتملأ الصفحات تلو الصفحات بالحديث عن زيد من الناس لأنه ظهر على الشاشة أو المسرح ، وتسود الصفحات تلو الصفحات في الكتابة عن عمرو من الناس لأنه ثرى ، وتمجد اللصوص ، وتظهرهم بمظهر الأبطال كما يفعل « الفيلم أو الشاشة » في بعض الأحيان ـ أصبحت الصحافة الاشتراكية في وقتنا هذا تهتم بتسلية القارئ ، ولكن بطرق أخرى لا تتنافى مع مبادئ الشرف والاستقامة .

بقي سؤال يدور في أذهان الكثيرين ويتردد على ألسنتهم :
هل يختفي عنصر التنافس من الصحافة الاشتراكية . وإذا كان كذلك فما هو العلاج ؟

والجواب : إن الناظر في التنظيم الجديد للصحافة يرى أن القانون يضمن للعمال والموظفين ٢٥٪ من أرباح الصحيفة .

ومعنى ذلك بوضوح أن سعة انتشار الصحيفة أصبح هدفاً من أهداف عمالها وموظفيها ، ما دام التوزيع يشكل جزءا كبيراً من الأرباح العائدة عليهم فى النهاية . ومتى زاد التوزيع فى ذاته أصبحت الصحيفة بهذه الزيادة أكثر استحقاقا وأهلية لقبول الإعلانات المختلفة . فمن مصلحة المعلنين دائماً أن ينشروا إعلاناتهم فى صحيفة مضمونة الرواج . والإعلان فى ذاته كذلك يشكل جزءاً آخر له اعتباره وتقديره من الأرباح العائدة على العامل والموظف .

وهنا يرى الكثيرون أن تكون الصحافة حرة فى نشر الإعلانات ، ويرون أن من الأفضل ألا تتدخل الحكومة أو الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذه الناحية بالذات ـ وذلك مالم يكن الإعلان نفسه ضاراً بمصلحة من المصالح العليا للدولة .

وعلى هذا فأوجه التنافس بين الصحف القائمة فى الوقت الحاضر كثيرة فى الواقع . فلتتنافس هذه الصحف فى الأمور البناءة ، والتحقيقات المفيدة ، والكشف عن القوى الجديدة فى المجتمع ، وخلق القيادات الجديدة التى يحتاج إليها هذا المجتمع . وليكن التنافس بينها فى مواد التسلية والترفيه على القارئ . ولتأت الصحف كل يوم بجديد من كل ذلك . وبغير هذه الطرق

يشيع فى الصحافة جو من البلادة لا نرضاه لها ولا تستطيع أن تحيا به . أما حرية رئيس التحرير فقد قلنا إنها مكفولة له دائماً فى حدود الإطار العام الذى يرسمه المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى وهو الإطار الديمقراطى الاشتراكى التعاونى .

وما مجلس الإدارة فى كل صحيفة من الصحف إلا أداة قوية وجدت لمساعدة رئيس التحرير وتحمل المسئولية الكاملة ، أو هكذا ينبغى أن يكون على الأقل ! ! ؟

الصحافة في الميثاق

في مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مساء يوم « ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ » عناية كبرى بالصحافة .

وإن من ينظر إلى العبارات الواردة في هذا الميثاق عن الصحافة ليثير إعجابه في الواقع أن يتعرض الميثاق لأدق المشكلات الصحفية في الوقت الحاضر ، ويضع يده على جميع آفاتها ، ويرسم الطريق السوى بعد ذلك لصحافة سليمة ورشيدة في المجتمع الاشتراكي .

تعرض الميثاق أولا لأهم المشكلات في العالم ؛ وهي حرية الصحافة ، ثم تعرض لمشكلة النقد والنقد الذاتي ، وتعرض لمشكلة الرقابة ، وتعرض لمشكلة التقدم الآلي وأثره في الصحافة إذ نقلها هذا التقدم من صحافة رأى إلى أن أصبحت — على حد تعبيره — عملية رأس مال معقدة . وتعرض الميثاق كذلك لمشكلة رأس المال والاحتكار وسيطرته على الصحف ، وتعرض لمشكلة الحزبية وتأثيرها في الصحافة ، ثم تكلم

الميثاق فى التنظيم الصحفى الذى آلت به ملكية الصحف إلى الشعب . وأخيراً أشار الميثاق بطريقة غير مباشرة إلى أمرين هامين هما : المهمة القيادية للصحافة فى الوقت الحاضر ، والمراهقة الفكرية وخطرها على الفكر والصحافة .

* * *

تلك هى القضايا التى تعرض لها الميثاق فى ميدان الصحافة . والحق إن هذه القضايا هى أمهات المسائل التى تحدث فيها علماء الصحافة . والحق أيضاً أن تشخيص الأطباء لأمراض الصحافة الحديثة لا يكاد يخرج عن هذا الوصف .

* * *

ودعنا نبدأ هنا بالنقطة الأخيرة التى انتهى عندها الميثاق — وهى « المراهقة الفكرية » وأثرها على الفكر والصحافة . أو بعبارة أخرى — دعنا نستعير من الميثاق لفظ « المراهقة » فى ذاته ونستخدم هنا فقط « المراهقة الصحفية » . والذى لا ريب فيه أننا فى مصر كنا إلى وقت قريب — حتى بعد قيام الثورة — نعانى من هذه المراهقة الفكرية والصحفية . وظللنا نعانى منها حتى نقلتنا الثورة أو نقلنا « قانون تنظيم الصحافة » الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ من دور المراهقة

إلى دور الشباب أو الرجولة . وإذ ذاك وجدنا أنفسنا نفهم الحرية فهماً جديداً لم نعهده من قبل . وبهذا الفهم الجديد أصبحنا ندرك أن الحرية فى ذاتها مسئولية اجتماعية قبل كل شيء ! !

نعم — كنا إلى عهد قريب فى دور المراهقة الصحفية والفكرية . والمراهقة فى ذاتها من أخطر المراحل التى تمر بحياة الفرد وحياة الأمة . إنها المرحلة التى تقترن بالقلق وبالغرور وبالنظر ، إلى أنفسنا على أننا أقوياء ولسنا بأقوياء ، وعلى أننا أرشد من آبائنا وأجدادنا ومعلمينا وأساتذتنا ولسنا فى شيء من ذلك . إنها المرحلة التى تقترن كذلك بصفة الاعتماد على الغير فى كل ما يتصل بالعلم والثقافة . فكل ما يرد إلينا من علم الغربيين وثقافاتهم فعلى العين والرأس . وأما ما يصدر عن أنفسنا وبيئتنا فلا قيمة له ! !

* * *

تلك هى بعض صفات المراهقة فى الفرد والأمة . أما الآثار المترتبة عليها بعد ذلك فمنها الانغماس فى أخبار الجنس ، والاهتمام المتزايد بأخبار الجريمة ، والجرى وراء الصور العارية ، والإكثار من نشر الأخبار المصنوعة أو الكاذبة ، ثم الخضوع التام لأبهة المنصب والجاه ، والخضوع كذلك لسيطرة رأس المال ، ثم السقوط بالأخلاق إلى حد الرشوة وبيع الذمم ،

وأخيراً الاعتماد كل الاعتماد - كما قلنا - على كل ما هو أجنبي ، ورفض نصائح الكبار كما يرفض المراهق نصائح والديه .

من أجل هذا كله كنا فى نظر الأمم الراقية فى عداد الأمم المتخلفة — وإن شئت فقل — فى عداد الأمم النامية . أو أصبحنا نستحق هذا الوصف الأخير منذ اللحظة التى بدأنا فيها ننتقل من « دور المراهقة » وندخل فى « دور الشباب » أو « الرجولة » . وهنا أصبحنا قادرين على فهم المشكلات السياسية والاجتماعية التى تحيط بنا ، قادرين كذلك على حلها أو الأخذ بأسباب هذا الحل .

* * *

ولكن — ماذا قال الميثاق فى كل قضية أو مسألة من المسائل السابقة على حدة ؟

أولا : حرية الصحافة وحرية النقد والنقد الذاتى :

دافع الميثاق دفاعاً حارا عن « حرية الكلمة » فى كل صورة من صورها . ونوه بالدور الخطير الذى تقوم به الكلمة فى مجال الإصلاح والتقدم . كما أرخ الميثاق لهذه الحرية . وذكر أنها كانت مكبوتة فى ظل الرجعية المستقلة التى نظرت

إلى هذه الحرية نظرة استبدادية ، هى نظرة الحكام المنفردين بالسلطان . وقد كان هؤلاء فى أكثر العصور الغابرة ينظرون فى ارتياب شديد وحذر أشد إلى كل كلمة لا تكون فى مدحهم أو الثناء عليهم بحق أو بدون حق .

من أجل ذلك فرق الميثاق بين نوعين من النقد . الأول — هو النقد الذاتى — والثانى وهو النقد غير الذاتى .

الأول — وهو الذاتى — ينبع من ذات الشخص ومن إيمانه العميق بأنه بشر . ولا عصمة مطلقاً للبشر من الخطأ . فلا ينبغى لإنسان فى الوجود أن ينظر إلى عمله على أنه كامل من جميع الوجوه. بل عليه دائماً أن ينقد نفسه بنفسه كلما هُدى إلى ذلك .

والثانى — وهو النقد غير الذاتى — فيأتى من الغير دائماً . وقد يرى الناظر من بعيد ما لا يراه الناظر من قريب . ولا يستطيع الفرد أن يرى من خلفه إلا إذا استعان بمرآة فى يده ، أو استعان بشخص آخر غيره . وإن أعظم رجل فى الوجود لا ينبغى له أن ينظر إلى نفسه على أنه أكبر من أن يوجه النقد إلى عمله . فعليه إذن أن يصغى فى تواضع كبير إلى ملاحظات الغير . بل عليه أن يقول لنفسه دائماً كما قال الزعيم الشاب مصطفى كامل : « إننى

لست أكبر من عمر ولا أصغر من راعى الغنم » . فقد استمع عمر العظيم إلى اعتراض الناس أجمعين من أصغر صغير إلى أكبر كبير ، واعترضت عليه سيدة مسلمة ، وجد أنها على حق فى هذا الاعتراض ، فصاح على رءوس الأشهاد : لقد أخطأ عمر وأصابت امرأة ! ! وانظر معى إلى الميثاق حيث يقول :

« إن ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائماً فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها دائماً مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

ثم يقول :

« إن أية محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم » .

ويقول :

« إنه لمن ألزم الأمور تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل . كما أنها تستكمل حلقة هامة من الصلة بين الفكرة والتجربة » .

ويقول :

« إن من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى على أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ . كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين على التنفيذ

أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه . وإن ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال . وإنما ينبغي تنظيمه » .

ويقول :

« إن فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة . على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية » .

ويقول :

« إن ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى : ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدّون له . فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى . والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال » .

وينتهى الميثاق من كل ذلك إلى نتيجتين .

الأولى : إن حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى . لكن ضرورتها أوجب فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى » .

والثانية : إنه لا يوافق على الرقابة : « لأن سلطة الدولة فى التشريع استعملت فى إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة. وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة ، وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة » .

ثانيا : التقدم الآلى وسيطرة رأس المال على الصحافة :

يقول الميثاق فى ذلك :

« إن طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثراً لا يقلّ فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت . لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات ، وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأس مال معقدة » !

ثم قال الميثاق :

« إن الصحافة مع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال . أو إذا اعتمدت اعتماداً كلياً على رأس المال المستغل الذى كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة »

ثم قال :

« كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى . ولم يعد فى قدرتها إلاّ أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل ، وأن تتلقى منه — وليس من جماهير الشعب — وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية » .

* * *

بهذه العبارات الصريحة السابقة وضع الميثاق يده على أدواء الصحافة الحديثة . وأرجع كل هذه الأدواء إلى فقدان الحرية الصحيحة التى كانت تتمتع بها الصحافة فى بعض الأزمنة السالفة، وأنى لتلك الصحافة الحديثة أن تنعم بقسط ولو ضئيل من هذه الحرية الصحيحة ؟ وقد أصبحت عبدة ذليلة للإعلان ، عبدة ذليلة للاحتكار ، عبدة ذليلة لرأس المال المستغل حيث كان ؟ إن الصحافة فى العصر الحديث أصبحت تجارة وصناعة بعد أن كانت رسالة فقط . إنها بغير المال لا يمكن أن تضمن بقاءها متمتعة بالحياة يوما واحدا أو بعض يوم . ومن أين يجىء إليها المال ؟ إنه يجىء من الإعلان ، ومن أصحاب رءوس الأموال ، ومن القادرين على احتكار الصحافة، وجعل الصحف والمجلات فى كتل كبيرة تتألف كل كتلة منها من مجموعة من الصحف

الكبيرة أو الصغيرة . وبذلك ينتهى الإيراد كله إلى أيد قليلة من الناس هى أيدى هذه الفئة القليلة ، أو التى يعدّ أفرادها على أصابع اليد الواحدة . ونعنى بهؤلاء أصحاب الصحف . ومن ثم انعدمت الحرية الصحفية ـ أو انحصرت فى أصحاب الصحف من جهة وأصحاب رءوس الأموال من جهة ثانية . ومن هنا كان الميثاق على حق عندما قال : « ولم يعد فى قدرة الصحف إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل ، وأن تتلقى منه ـ وليس من جماهير الشعب ـ وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية » .

لهذه الأسباب بادرت الثورة فى بلادنا إلى إصدار قانون تنظم به الصحافة . وصدر هذا القانون بالفعل فى الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠ وبه آلت :

ثالثا — ملكية الشعب للصحف

وفى ذلك يقول الميثاق :

« إن ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى الوقت نفسه استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم ، قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ، ومكن لها أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

« إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها — هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة — قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . وكذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المتطورة التي كان يفرضها عليه بقوة تحكمه في موارده .

« إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتداداً لحرية الشعب » .

وقد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم الصحافة الذي أشرنا إليه ما يلي :

« على هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها في المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبي لا يخضع للجهاز الإداري . ولكن يخضع للاتحاد القومي « يريد الاتحاد الاشتراكي العربي كما أصبح اسمه كذلك في الوقت الحاضر » . — وهذا الاتحاد هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع . شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي — يعني الاتحاد الاشتراكي العربي وكمجلس الأمة » .

* * *

يفهم من هذه العبارات السابقة أن تنظيم الصحافة شيء وتأميمها شيء آخر . وأننا في الجمهورية العربية المتحدة آخذون

بالتنظيم لا بالتأميم « فالتأميم نظام تؤول به ملكية الصحف إلى الحكومة وتصبح به الصحافة مرفقا من المرافق العامة كالتعليم والعلاج والمواصلات يخضع لهيمنة الدولة خضوعاً يقصد به صالح الشعب . وفى هذه الحالة تحصل الخزانة العامة على إيرادات الصحافة ، وتتحمل فى الوقت نفسه خسائرها : أما التنظيم فنوع من الأنظمة الصحفية آلت به ملكية الصحف لا إلى الحكومة ـ ولكن إلى الاتحاد القومى « أو الاتحادالاشتراكى العربى » . وليس هذا الاتحاد جزءا من الجهاز الإدارى للدولة وإنما هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع »[1] .

وعلى هذا فالصحافة فى بلادنا ليست مرفقاً من المرافق العامة كالتعليم والعلاج والمواصلات تسيطر عليه الدولة أو الأجهزة الإدارية لهذه الدولة ، ولكنها مهنة من المهن الحرة الكريمة وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى إصدار قانون ينظمها ويحميها من الانحراف الذى وصمت به ، ويوجهها توجيها جديدا نحو رعاية المصلحة العامة والتزام الصدق والأمانة فى خدمة هذه المصلحة .

---

(١) راجع كتاب « أزمة الضمير الصحفى » للمؤلف ص ٢٢٢ .

إنها مهنة من المهن الحرة يمارسها الأفراد كما يريدون ، ويختارون من الأشكال والأنماط والأهداف ما يريدون ، ويجنون من ورائها الربح الذى يريدون . ولا يكاد يتحكم فى هذه المهنة شىء إلا قيمة الصحفى فى ذاته وقدرته على أداء واجباته .

* * *

ذلك هو مجمل الفرق بين صحافتنا وصحافة العالم الشرقى .

إن هذه الحلول التى وصلنا إليها لمعالجة المشكلات الصحفية فى بلادنا كانت حلولا حتمية كحتمية الاشتراكية ذاتها . وبغير هذه الحلول نكون متخلفين عن الشوط الذى قطعته الثورة فى مجال المعركة السياسية ومجال المعركة الاجتماعية . وبغير هذه الحلول يصبح الشعب المصرى والحكومة المصرية كالشخص الأعرج يمشى على الأرض بقدم واحدة ، ولا تساعده القدم الأخرى على أن يبدو للناظر إليه على أنه شخص ذو قدمين .

رابعا — المهمة القيادية للصحافة فى الوقت الحاضر :

بهذه الأمور السابقة كلها نظر الميثاق إلى الصحافة نظرة إكبار وإجلال من جهة ، ونظرة أمل ورجاء من جهة ثانية .

نعم — وضع الميثاق أمله فى الصحافة لكى تشارك فى بناء

المجتمع الجديد من جميع جوانبه ، ولكى تشجع على خلق القيادات الجديدة التى يحتاج إليها المجتمع من جهة ثانية : وبذلك يتخلص المجتمع وتتخلص الصحافة نهائياً من تلك « المراهقة الفكرية » التى غلبت عليها زمانا قد امتد إلى الوقت الذى صدر فيه قانون تنظيم الصحافة .

وانظر معى إلى الميثاق حيث يقول :

« إن ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما إلى الأمام ، وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

« إن القيادة الحقيقية هى الإحساس بمطالب الشعب ، والتعبير عنها ، واتخاذ الوسائل لتحقيقها ، وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها » .

وانظر إليه كذلك حيث يقول :

« إن تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى نعيش فيه . وليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ

من فراغ . وإلا كان التقدم إلى الفراغ ذاته . إن الخطر من المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة أنها تخلق نوعا من الإرهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ . والقيادات الجديدة المقيدة لتحريك التطور الوطنى ، قوة هائلة لا بد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب » .

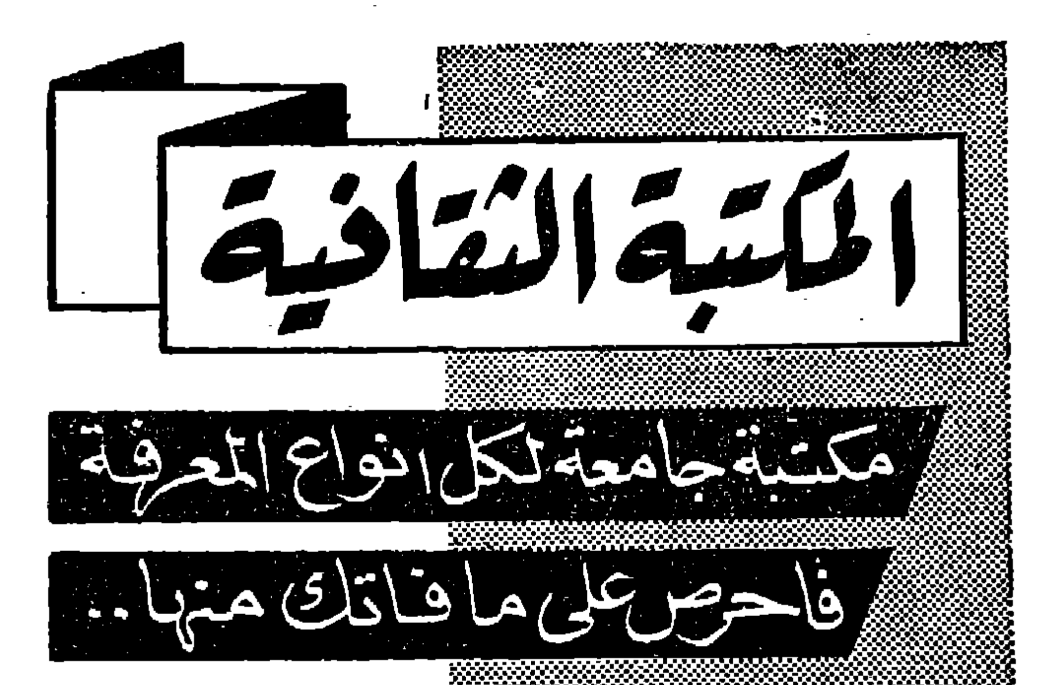
ومن أولى من الصحافة الوطنية فى الواقع بالقيام بمهمة الإحساس بمطالب الشعب ، والتعبير عن مطالب الشعب ، واتخاذ الوسائل المحققة لكل ذلك ؟

وما دام الأمر كذلك فقد أصبح على الصحفى بمقتضى الميثاق أن يقوم بكل هذه المهام التى فرضها هذا الميثاق ، وإلا فعليه أن يترك المكان لغيره من القادرين على أداء هذه المهمة .

* * *

هكذا نجد الميثاق وقد أحاط الصحافة فى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل حياتها بكل ما يملك من رعاية وعناية ؛ ومكن لها من العودة سيرتها الأولى حين كانت رسالة قبل أن تكون تجارة وصناعة : والله الموفق ؟

عبد اللطيف حمزة



واطلبه من:

دار القلم ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

مكاتب شركة توزيع الأخبار في الجمهورية العربية المتحدة

مكتبة المثنى بغداد - العراق

الشركة القومية للنشر والتوزيع تونس

مكتبة الندوة أم درمان - السودان

مطابع دار القــلم بالقاهرة

المكتبة الثقافية

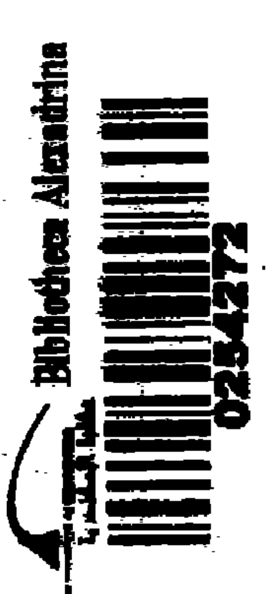
- اول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب ·
- تصدر مرتين كل شهر · فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

الوراثة

الدكتور عبد الحافظ حلمى محمد

١٥ فبراير ١٩٦٣



الثمن ٢ مـ

دار القلم بالقاهرة